

Distr.: General
24 July 2000
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ٣٥ من جدول الأعمال المؤقت*

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته
الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام**

المحتويات

الصفحة

٤	مقدمة	-	أولا
٤	الردود الواردة من الحكومات	-	ثانيا
٤	الاتحاد الأوروبي		
٤	الاتحاد الروسي		
٦	الأرجنتين		
٦	إكوادور		
٧	أنتيغوا وبربودا		
٧	إندونيسيا		
٧	أنغولا		
٨	أوروغواي		
٨	أوكرانيا		

* A/55/150

** يتضمن هذا التقرير ردود الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة. ورغم المهلة الواضحة المحددة في المذكرة الشفوية لتقديم المساهمات، فإن شعبة الأمريكتين وأوروبا التابعة لإدارة الشؤون السياسية غير مسؤولة عن الإحالات المتأخرة.

الصفحة

٨ إيران (جمهورية الإسلامية)
٩ باراغواي
٩ البرازيل
٩ بربادوس
٩ بنما
١٠ بنن
١٠ بوتسوانا
١٠ بوروندي
١٠ بوليفيا
١٠ بيرو
١١ تايلند
١١ تركيا
١١ جامايكا
١١ الجزائر
١٢ الجماهيرية العربية الليبية
١٣ الجمهورية التشيكية
١٣ الجمهورية الدومينيكية
١٣ الجمهورية العربية السورية
١٣ جمهورية كوريا
١٣ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
١٤ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١٤ جنوب أفريقيا
١٤ سري لانكا
١٤ السنغال
١٤ سورينام
١٤ شيلي
١٥ العراق
١٥ غانا
١٦ غواتيمالا
١٦ غيانا
١٦ فنزويلا
١٨ فييت نام

الصفحة

١٨	قبرص	
١٨	قطر	
١٩	كمبوديا	
١٩	كوبا	
٢٤	كوستاريكا	
٢٥	كولومبيا	
٢٥	ليختنشتاين	
٢٥	مصر	
٢٥	المكسيك	
٢٦	ميانمار	
٢٧	ناميبيا	
٢٧	هايتي	
٢٧	الهند	
٢٧	اليابان	
٢٨	الردود الواردة من هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة	ثالثا -
٢٨	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	
٢٩	مكتب المنسق المقيم للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	
٣١	منظمة العمل الدولية	
٣١	الاتحاد البريدي العالمي	
٣٢	برنامج الأغذية العالمي	
٣٣	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	
٣٤	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	
٣٧	مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة	
٣٧	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	
٣٨	صندوق الأمم المتحدة للسكان	

أولا - مقدمة

٢ - ويجدر بالذكر أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي قاعدة وإجراء مشتركا يميان مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار المترتبة خارج الحدود الإقليمية على قانون هيلمز - بيرتون، إذ يحظران الامتثال لذلك التشريع. وعلاوة على ذلك، ففي ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، تم الاتفاق في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي/الولايات المتحدة، المعقود في لندن، على مجموعة بنود تشمل استثناءات من البندين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون؛ والتزاما من جانب إدارة الولايات المتحدة بأن تقاوم في المستقبل اعتماد مثل هذا التشريع الذي يتجاوز حدود الإقليم الوطني؛ وتفاهما بخصوص مجموعات من القواعد لتعزيز حماية الاستثمارات. ويظل الاتحاد الأوروبي يحث الولايات المتحدة على تنفيذ الجانب الذي يخصها في تفاهم ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

إن الاتحاد الروسي بعد أن أعرب، كما حدث في الماضي، عن تأييده لقرار الجمعية العامة ٢١/٥٤ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا"، يشاطر الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة رأيها الذي يعارض بقوة حصار الولايات المتحدة ويؤكد عدم جواز اتخاذ الدول لأي إجراءات من جانب واحد انتهاكا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية للقانون الدولي والعدالة.

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢١/٥٤ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

٢ - وعملا بذلك الطلب، وجه الأمين العام مذكرة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٠ إلى الحكومات وأجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة، دعاها فيها إلى موافاته بأي معلومات تود الإسهام بها في إعداد تقريره.

٣ - ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة التي وردت حتى ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وستصدر الردود الأخرى في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - يعتقد الاتحاد الأوروبي أن السياسة التجارية التي تتبعها الولايات المتحدة إزاء كوبا تمثل مبدئيا مسألة تعني هاتين الحكومتين. بيد أن الاتحاد الأوروبي والدول الإقليمية الأعضاء فيه قد أعلنوا بوضوح معارضتهم لتوسيع نطاق حصار الولايات المتحدة إلى ما وراء الحدود الإقليمية لذلك البلد، على نحو ما تم في "قانون الديمقراطية الكوبية" لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦.

تشجيع استخدامها، لإكراه دولة أخرى على التزول عن ممارسة حقوقها السيادية وللحصول منها على أية مزايا.

ويؤيد الاتحاد الروسي مع الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة النداء الموجه إلى جميع الدول بالامتناع عن انتهاج أو استخدام تدابير قسرية من جانب واحد تحايلا على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ونحث أيضا تلك الدول التي طبقت وتواصل تطبيق قوانين وتدابير من ذلك القبيل على أن تتخذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطائها في أقرب وقت ممكن وفقا لإجراءاتها الدستورية. وفي هذا الصدد، يعتقد الاتحاد الروسي أن من المفيد النظر، في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، في التقرير الذي يعده الأمين العام عن هذا الموضوع بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة.

ويرى الاتحاد الروسي أن الخطوات التي تتخذها إدارة الولايات المتحدة لمواصلة زيادة اتصالاتها الإنسانية مع كوبا والتحرير الجزئي لعمليات توريد الأدوية والمواد الغذائية إلى الجزيرة وتوسيع النطاق الجغرافي لرحلات الطيران المستأجرة بين البلدين خطوة في الاتجاه الصحيح. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه التدابير، وإن كانت محدودة وذات طابع انتقائي بالاقتران مع الإجراء الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بجمع شمل الطفل الكوبي إليان غونسالس البالغ من العمر ست سنوات والذي أجبرته الظروف على الهجاء إلى أراضي الولايات المتحدة مع والده، ستمثل بداية لإعادة نظر ببناء في السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا.

ونعرب عن اقتناعنا بأن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا، بصفة خاصة، وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، بصفة عامة، من شأنهما أن يساعدا على تحسين الحالة في

ويرى الاتحاد الروسي، شأنه شأن بلدان كثيرة، أن استمرار الحصار التجاري والاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا هو من مخلفات "الحرب الباردة" وأنه يعرقل بصورة مصطنعة تكوين نظام قانوني عالمي يستند إلى مبادئ الشرعية الدولية والعدالة.

وبناء عليه، دأبنا مع غيرنا من الدول الأخرى على الإعراب عن عدم موافقتنا على الجهود التي تبذلها دوائر معينة في الولايات المتحدة لزيادة إحكام الحصار والتوسع بصورة غير قانونية في تنفيذ قانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦ بحيث تتجاوز آثاره الحدود الإقليمية. ويمكن أن يوصف هذا القانون بحق بأنه تمييزي نظرا لأنه يتنافى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وتلحق آثاره المتجاوزة للحدود الإقليمية الضرر بسيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات القانونية والأشخاص الطبيعيين الخاضعين لولايتها القضائية ويضر بحرية التجارة والملاحة.

ويساور الاتحاد الروسي القلق إزاء المحاولات التي يبذلها من حين لآخر كونغرس الولايات المتحدة لزيادة إحكام نظام الجزاءات المفروض على كوبا وممارسة الضغط على بلدان ثالثة ومنظمات دولية معينة بغية تقليص تعاونها مع كوبا، مما يتنافى بجلاء مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتطلعات الشعوب إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة والازدهار.

ويؤكد الاتحاد الروسي مجددا التزامه الكامل بالمبدأ المبين في إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الذي اعتمده الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ والذي لا يجوز لأي دولة، عملا به، استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير، أو

٣ - وجدير بالإشارة، إضافة إلى ذلك، أن الوفد الأرجنتيني أعرب في الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان في جنيف، تعليلاً لتصويته لصالح مشروع القرار E/CN.4/2000/L.35، عن أسف الأرجنتين كل الأسف لكون هذا القرار لا يثير قلقاً عاماً إزاء الآثار الخطيرة المترتبة على الحظر وعلى التدابير الاقتصادية الأخرى المطبقة منذ سنوات عديدة من جانب واحد ضد كوبا.

٤ - كذلك ذكر الوفد أن الأرجنتين أعربت تكراراً عن معارضتها لاتخاذ تدابير من هذا القبيل، مشيرة بدورها إلى الأثر السلبي المترتب على هذه التدابير بالنسبة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي بأسره.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - إن إكوادور لم ولن تعتمد أية قوانين تتعارض مع حرية التجارة الدولية أو تنتهك مبدأ عدم التدخل في السياسات الداخلية للبلدان، وهو مبدأ مكرس في الدستور السياسي للدولة وينعكس بالتالي في كل إجراء من الإجراءات القانونية والسياسية والاقتصادية التي تتخذها إكوادور على كل من الصعيدين المحلي والدولي. وتبعا لذلك، فإن إكوادور لا تطبق أي نوع من الجزاءات على كوبا وتحفظ بعلاقات دبلوماسية عادية مع ذلك البلد. ومن ثم فإنها تؤيد في العادة البلاغات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة ريو وحركة بلدان عدم الانحياز المتعلقة بالمسألة، واتخذت، على أساس الاعتبارات ذاتها، موقفا واضحا جدا داخل منظمة الدول الأمريكية بشأن قانون هيلمز - بيرتون.

٢ - وفيما يتعلق بمشاريع القرارات المقدمة إلى الجمعية العامة والتي تسعى إلى إدانة حكومة كوبا بسبب سياساتها في مجال حقوق الإنسان، تعتقد إكوادور أن هذه المشكلة ينبغي

المنطقة وزيادة إدماج كوبا في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن ثم تعزيز تقدمها على مسار الإصلاح والتغيرات الإيجابية في حياتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بالاتحاد الروسي، الذي يهتدي على نحو ثابت بمبادئ المساواة بين الدول في السيادة وعدم التدخل بمختلف أشكاله في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، فإنه يؤكد من جديد التزامه بمواصلة تنمية علاقات تجارية واقتصادية عادية مع كوبا تقوم على أساس المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة وتُسيّر في إطار التقيد الدقيق بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً، ودون أي تمييز أو انتهاك للحقوق والمصالح المشروعة للطرفين.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - أصدرت حكومة جمهورية الأرجنتين، في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، القانون رقم ٢٤-٨٧١. وبمقتضى ذلك القانون، فإن القوانين الأجنبية التي تستهدف، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تقييد أو عرقلة حرية التجارة وحرية حركة رؤوس الأموال أو السلع أو الأشخاص، بما يعود بالضرر على بلد ما أو مجموعة من البلدان، لا تسري أحكامها على الأراضي الوطنية، ولا يترتب عليها أي آثار قانونية داخل الإقليم الوطني.

٢ - كذلك، فإن المادة ١ من ذلك القانون تقضي بعدم سريان وانعدام أثر القوانين الأجنبية التي تحدث آثاراً تتجاوز الحدود الإقليمية عن طريق فرض حصار اقتصادي أو تقليص الاستثمارات في بلد ما بهدف إحداث تغيير في شكل الحكم في بلد ما أو النيل من حق هذا البلد في حرية تقرير المصير.

فهي على العكس من ذلك لا تتسبب إلا في عواقب اجتماعية واقتصادية هائلة للسكان المدنيين في الدول المستهدفة.

٣ - ومع مطلع الألفية الثالثة، الذي صحبته تغيرات عميقة في الساحة السياسية خلال العقد الماضي، أزف الوقت الآن للنظر في اتخاذ سياسة أكثر واقعية إزاء كوبا. وينبغي للتزاعات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تسوى سلمياً وبمراعاة نهج حسن الحوار. وبالتالي، تدعو إندونيسيا الدول الأعضاء إلى الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتشجع على رفع الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا.

أنغولا

[الأصل: بالانكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠]

١ - صوتت جمهورية أنغولا في الجمعية العامة من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا لأن هذا الحصار كان السبب في الفقر والمعاناة اللذين يكابدهما الشعب الكوبي.

٢ - وترى جمهورية أنغولا بسخط أنه رغم اتخاذ الجمعية العامة والمنظمات الدولية الأخرى قرارات عديدة برفع الحصار، لا يبدو أن ثمة أي مؤشرات على أي مظهر يفضي إلى قيام حوار بين الطرفين المعنيين لإنهاء الحصار المذكور.

٣ - وسوف تواصل جمهورية أنغولا، تقيداً منها بالمبادئ والغايات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بذل الجهود للتوصل إلى امتثال جميع الدول دون استثناء امتثالاً دقيقاً لمبدأ عدم التمييز الوارد في الميثاق، والتعاون المثمر المتبادل بين جميع البلدان والشعوب.

أن يُنظر فيها في سياق عام، وينبغي لذلك معالجتها بطريقة ذات طابع عالمي.

أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

لا تساند حكومة أنتيغوا وبربودا ولا تتغاضى عن أي فعل يتنافى مع أحكام القرار ٢١/٥٤ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

إندونيسيا

[الأصل: بالانكليزية]

[١ تموز/يوليه ٢٠٠٠]

١ - من الجدير بالذكر أن إندونيسيا بلد عرف عنه دائماً الالتزام بمبادئ العدالة والمساواة والسلام التي ينص دستور جمهورية إندونيسيا الصادر في عام ١٩٤٥ على أهميتها صراحة. وميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوك القانون الدولي المعترف بها عموماً تتضمن أيضاً أحكاماً متعلقة بالالتزام بهذه المبادئ، وبمبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بأشكاله المختلفة في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. ومن ثم فمن الطبيعي أن تحرص إندونيسيا دائماً على رفض استخدام التدابير القسرية وسيلة للضغط في العلاقات فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٢ - وفي هذا الصدد، يؤسف إندونيسيا أن تلاحظ أن هناك حصاراً اقتصادياً ما زال مفروضاً على كوبا من طرف واحد منذ أكثر من ٤٠ عاماً. ويزداد الأمر تفاقمًا بتطبيق قانون وطني ذي آثار تتجاوز الحدود الإقليمية. وفي غضون ذلك، أظهرت التجربة أن الجزاءات نادراً ما تحقق أغراضها.

إيران (جمهورية الإسلامية)

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يتنافى مع جميع القوانين والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية، ومع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقوانين المنظمة للتجارة الدولية والاتفاقيات المتصلة بها.

٢ - وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، في الوقت الذي يوجه المجتمع الدولي فيه جهوده نحو إزالة التوترات وزيادة تعزيز وتوسيع العلاقات التجارية على الصعيد العالمي، قد تسبب في معاناة بالغة للشعب الكوبي، وأنشأ أيضاً مصاعب في العلاقات التجارية والمالية العالمية.

٣ - وترى جمهورية إيران الإسلامية أن على المجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لإلغاء هذه التدابير التي يتمثل هدفها النهائي في تفويض السلام والأمن الدوليين والتسبب في زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي في بلدان أخرى، ولمنع اتخاذ إجراءات مماثلة.

٤ - وعلاوة على ذلك، ينبغي لأعضاء المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، مضاعفة الجهود صوب إنشاء وتعزيز بيئة اقتصادية دولية مؤاتية وقادرة على توفير فرص متساوية لجميع البلدان للاستفادة من النظم المالية والتجارية الدولية. واللجوء إلى استخدام التدابير القسرية من طرف واحد لا يحقق هذا الهدف؛ فهو لا يؤدي إلا إلى تهديد المصالح الاقتصادية المشروعة للبلدان المستهدفة.

٤ - إن جمهورية أنغولا، إذ تواجه هذه الحالة، تؤكد من جديد تصميمها على المشاركة في تحقيق غايات الأمم المتحدة، بما في ذلك تسوية المنازعات بين البلدان الأعضاء بالسبل الدبلوماسية، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، وعليه فإنها تحث الطرفين على بذل كل ما في وسعهما لإقامة حوار سياسي يمكن أن يفضي إلى إنهاء الحصار لمصلحة الشعبين الكوبي والأمريكي.

أوروغواي

[الأصل: بالاسبانية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

نظراً لكون أوروغواي قد درجت على اتباع سياسة خارجية تشجع حرية التجارة دون أي نوع من القيود، وأنها لا تعترف في تشريعها بتطبيق القوانين الداخلية خارج الحدود الإقليمية، فإن حكومة جمهورية أوروغواي الشرقية لم تطبق أي تدابير أو قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٢١/٥٤.

أوكرانيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٩ أيار/مايو ٢٠٠٠]

١ - لا يوجد لدى أوكرانيا أي تشريعات أو أنظمة تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى أو المصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية أو تمس حرية التجارة والملاحة الدولية.

٢ - وبالمثل، ترفض حكومة أوكرانيا استخدام التدابير الاقتصادية وسيلة لتحقيق أهداف سياسية، وهي تلتزم، في علاقاتها مع البلدان الأخرى، بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة.

باراغواي

التدابير وتعديلها، حيثما اقتضى الأمر ذلك، كي تتفق مع أحكام القانون الدولي.

٥ - أما الحكومات التي لا تمثل لأحكام القرار ٢١/٥٤ فينبغي لها أن تتخذ بصورة عاجلة خطوات أخرى للقضاء على الممارسات التجارية التمييزية وأن تضع حداً لمختلف أنواع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب واحد.

بربادوس

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - ليس لدى حكومة بربادوس أي قوانين تقيّد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع كوبا.

٢ - وقد دأبت بربادوس على التصويت لصالح القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وذلك منذ أن عرض هذا القرار لأول مرة على الجمعية العامة خلال دورتها السادسة والأربعين المعقودة في عام ١٩٩١.

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

تعارض حكومة بنما القيام من جانب واحد بتطبيق قوانين وتدابير وطنية ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية وتؤثر على التجارة والعلاقات الدولية للدول الأخرى، نظراً لأنها تناقض القانون الدولي ومبدأ مساواة الدول في السيادة. وترى بنما أيضاً أن استعمال التدابير الاقتصادية وسيلة لممارسة الضغط يتنافى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

عملاً بالفقرات ٢ و ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٢١/٥٤، ليس لدى حكومة جمهورية باراغواي ولم تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة ذلك القرار امتثالاً للالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تضمن جملة أمور، منها حرية التجارة والملاحة.

البرازيل

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠]

١ - تكرر البرازيل تأكيد موقفها المتمثل في أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية يتعارضان مع ضرورة تشجيع الحوار وكفالة سيادة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

٢ - ووفقاً للقرارات ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤، لم تسن البرازيل أو تطبق أي قوانين أو أنظمة أو تدابير يمكن أن تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، فضلاً عن حرية التجارة والملاحة.

٣ - ولا يعترف النظام القانوني البرازيلي بشرعية تطبيق أية تدابير ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية. وتخضع الشركات الكائنة في البرازيل للتشريع البرازيلي دون سواه.

٤ - إن التدابير التي يتخذها بلد ما انتهاكاً لأحكام القرار ٢١/٥٤، وسعيها إلى إرغام مواطني بلد ثالث على الامتثال لتشريعات أجنبية، تمس مصالح المجتمع الدولي ككل وتنتهك مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها. وينبغي استعراض هذه

بنن

المسألة نهائيا خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

[الأصل: بالفرنسية]

٣ - أما فيما يتعلق بالقرار ٥٤/٥٤ المعنون "الشفافية في مجال التسلح"، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، فهذا الملف هو قيد الدرس وسوف يقدم الرد عليه في حينه.

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

إن جمهورية بنن، تنفيذًا لقرار الجمعية العامة ١٠/٥٣ المعنون "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي"، لا تقر ولا تطبق أي تدبير أو قانون اقتصادي قسري يتجاوز الحدود الإقليمية تفرضه دولة مهما كانت من جانب واحد.

بوليفيا

[الأصل: بالاسبانية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

لم تقر حكومة جمهورية بوليفيا أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٢١/٥٤. وبالتالي، لا يوجد أي أحكام أو تدابير أو قوانين يتعين على حكومة بوليفيا أن تلغيها أو تبطل مفعولها في هذا الصدد.

[الأصل: بالانكليزية]

[١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٠]

لم تقم جمهورية بوتسوانا في يوم من الأيام بسن أو تطبيق أو إنفاذ أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٢١/٥٤. وبالتالي، فإن بوتسوانا تعارض الاستمرار في اعتماد وتطبيق هذه التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وكما يتبين من تصويتها على القرار ٢١/٥٤، فهي تؤيد رفع الحصار المفروض على كوبا.

بوتسوانا

بيرو

[الأصل: بالاسبانية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - لا يوجد أو يطبق في بيرو أي قانون أو تدبير على الإطلاق من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٢١/٥٤.

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

٢ - ويستند موقف حكومة بيرو في هذه المسألة إلى التدابير المشتركة المعتمدة في اجتماعات الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر في أمريكا اللاتينية (مجموعة ريو) المعقودة في فيراكروس، بالمكسيك، في آذار/مارس ١٩٩٩ وإلى الإعلانات التي اعتمدها مؤخرًا مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي المعقود في هافانا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ والاجتماع الوزاري المؤسسي التاسع المعقود بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة ريو في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠ في فيلامورا بالبرتغال.

١ - فيما يتعلق بالقرار ٢١/٥٤ المعنون "إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا"، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، تقف بيرو وندى موقف الدول الأخرى.

بيرو وندى

٢ - فحكومة بيرو وندى تؤيد الأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتي تكرس على وجه الخصوص حرية التجارة والملاحة، ونطلب أن تسوى هذه

جامايكا

[الأصل: بالانكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠]

١ - لم تقم حكومة جامايكا بسن أي قانون أو تشريع أو تدبير من شأنه المساس بسيادة أية دولة أو مصالحها الوطنية المشروعة أو إعاقه حرية التجارة والملاحة.

٢ - ولا تزال جامايكا تعارض بشدة تطبيق تشريع وطني خارج الحدود الإقليمية، إذ أن ذلك يقوض في الواقع مبدأ تساوي الدول في السيادة.

٣ - وقد نادت جامايكا بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وما زلنا مقتنعين بأن الالتزام البناء هو الخيار الناجح الوحيد لإزالة التوتر وتأمين السلام والاستقرار في منطقة البحر الكاريبي. ونحن ملتزمون بتعزيز علاقاتنا مع كوبا التي هي عضو في الأسرة الكاريبية وأقرب جيراننا.

٤ - وتتمسك جامايكا بشدة بمبادئ المساواة بين الدول في السيادة وعدم التدخل والتعايش السلمي بين الدول، وتولي اهتماما كبيرا للعمل بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠]

١ - أيدت الجزائر، تأييدا تاما، قرار الجمعية العامة ٢١/٥٤ المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وصوتت لصالحه. وتؤيد الجزائر تأييدا تاما أحكام الفقرتين ٢ و ٣ من منطوق ذلك القرار.

٣ - ولا توافق حكومة بيرو على أي تدابير متخذة من جانب واحد وذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية وتسعى إلى التأثير على العمليات السياسية لدولة ما. وترى بيرو أن الاحترام الواجب للنظام الدستوري الوطني شرط أساسي من شروط العلاقات الدولية.

٤ - وأخيرا تود حكومة بيرو أن تؤكد مجددا التزامها القوي الدائم بالأهداف المشتركة، وهي ضمان الديمقراطية التمثيلية واحترام حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية.

تايلند

[الأصل: بالانكليزية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

لم تسن تايلند أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه. وعلاوة على ذلك فإن تايلند لا توافق على تطبيق تدابير انفرادية من قبل دولة ضد دولة أخرى تسفر عن إنفاذ هذه التدابير خارج الحدود الإقليمية على دول أخرى، وهو ما يشكل في الواقع انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

تركيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠]

لا يوجد لدى جمهورية تركيا أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٢١/٥٤، وهي تؤكد من جديد التزامها بمبدأ حرية التجارة والملاحة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

تصر على تطبيق هذا القانون بالرغم من الرفض الدولي المتواصل لهذا الإجراء، ومن ذلك النداء الموجه من مؤتمر القمة لدول الجنوب الأول لقادة ورؤساء حكومات دول الجنوب المنعقد بمافانا في المدة بين ١٠ و ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، والذي ناشدوا فيه المجتمع الدولي عدم الاعتراف بمثل هذه القوانين أو تطبيقها، وأيضا قرار مؤتمر وزراء الخارجية الثالث عشر لدول حركة عدم الانحياز الذي انعقد في كارتاخينا بكولومبيا فيما بين ٨ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، والذي أدان فيه الوزراء استمرار بعض الدول الكبرى في تنفيذ التدابير الاقتصادية والقسرية من جانب واحد، وقرار منظمة الوحدة الأفريقية رقم CM/DEC/416 (LXVIII) الذي أعرب عن القلق إزاء استمرار فرض التدابير الاقتصادية الجائرة التي تتجاوز حدود إقليم البلد مما يخالف قواعد القانون الدولي ويمس بمصالح الدول الأخرى، ومن ذلك أيضا قرار وزراء خارجية الدول الإسلامية في دورته الخامسة والعشرين الذي رفض بقوة فرض أي تدابير تعسفية أو أحادية، سواء كانت سياسية أو قانونية، من جانب بلد من البلدان ضد بلد آخر وحث جميع الدول على اعتبار ما يسمى بقانون (داماتو) الموجه ضد القانون الدولي والمعايير الدولية لاغيا وباطلا.

٤ - وباعتبار أن فرض التدابير القسرية يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ويتناقض مع مبادئ القانون الدولي، فإن الجماهيرية العربية الليبية تجدد التأكيد على ما ورد في الفقرتين العاملتين الثانية والثالثة بالقرار ٢١/٥٤ وتطالب الدول المعنية أن تتوقف عن تطبيق القوانين وغيرها من الإجراءات القسرية المفروضة على كوبا أو على بلد آخر واتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطال مفعولها.

٢ - وبناء على ذلك، لم تقم الحكومة الجزائرية بسن أو تطبيق قوانين و/أو أنظمة تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى.

الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - انسجاما مع تأييد الجماهيرية لقرار الجمعية العامة ٢١/٥٤، فإن الجماهيرية العربية الليبية تعارض بشدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا باعتبار أن ذلك الحصار هو خرق لميثاق الأمم المتحدة الذي تنص مبادئه على أن يفض أعضاء المنظمة منازعاتهم وخلافاتهم بالطرق والوسائل السلمية.

٢ - والتزاما من الجماهيرية العربية الليبية بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة واحترامها لأحكام القانون الدولي، لم تقم بإصدار أو تطبيق أي قوانين مثل تلك المشار إليها في الفقرة ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢١/٥٤.

٣ - إن الجماهيرية العربية الليبية تعاني منذ ما يزيد على عقد ونصف من الإجراءات التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهي إجراءات مشابهة لتلك المفروضة على كوبا، حيث شملت تجميد الأرصدة الليبية بالمصارف الأمريكية، وفرض القيود على نقل التقنية إلى ليبيا، وحرمان الطلبة الليبيين من مواصلة دراستهم العليا في هذا المجال بالجامعات الأمريكية. وقد قامت الحكومة الأمريكية بتشديد هذه الإجراءات بموجب القانون رقم ٣١٠٧ الصادر في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦، قانون (داماتو) الذي يفرض عقوبات على الأشخاص الذين يقومون باستثمار مبلغ ٤٠ مليون دولار أو أكثر بحيث يكون هذا الاستثمار قد أسهم بشكل كبير ومباشر في تعزيز قدرة ليبيا في تنمية مواردها النفطية، وإن الحكومة الأمريكية ما زالت

الجمهورية التشيكية

[الأصل: بالانكليزية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - لا تطبق الجمهورية التشيكية أي قوانين أو تدابير إدارية تهدف إلى تقييد علاقاتها التجارية المتبادلة.

٢ - والجمهورية التشيكية، تمشيا مع أحكام القرار ٢١/٥٤، لا تعتبر الاحتواء والعزل، سواء كانا سياسيين أو اقتصاديين أو كانت لهما أشكال أخرى، أداة فعالة لتحسين الحالة في كوبا بقدر كبير.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالاسبانية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

تؤكد الجمهورية الدومينيكية تأييدها المطلق للمبادئ المعلنة في القرار المذكور، ولا سيما فيما يتعلق بضمان الحق في حرية التجارة والملاحة.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

إن الجمهورية العربية السورية، انطلاقاً من موقفها المبدئي حيال البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، صوتت لصالح القرار ٢١/٥٤ الذي يؤكد ضرورة التقييد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وكذلك عدم التدخل بحرية التجارة والملاحة الدوليتين. ويحث القرار ٢١/٥٤ الدول أيضاً على اتخاذ الخطوات الضرورية في أسرع وقت ممكن لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ أكثر من ثلاثة عقود. وبهذا

الصدد تود الجمهورية العربية السورية أن تشير إلى بيان قمة حركة عدم الانحياز الثانية عشرة التي عقدت في ديربان بجنوب أفريقيا في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الذي طالب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء الإجراءات الاقتصادية والتجارية والمالية المتخذة ضد كوبا، لأنها إجراءات تكبد الشعب الكوبي خسائر مادية ضخمة وأضراراً اقتصادية بالغة، إضافة إلى كونها أحادية الجانب ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وكذلك لمبدأ حسن الحوار. وقد دعا بيان قمة عدم الانحياز الولايات المتحدة الأمريكية مجدداً إلى أن تسوي خلافاتها مع كوبا عن طريق مفاوضات تجري على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٠/٥٢ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤.

جمهورية كوريا

[الأصل: بالانكليزية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠]

لا تطبق جمهورية كوريا أي قوانين أو تدابير إدارية تهدف إلى تقييد علاقاتها الاقتصادية مع كوبا.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية]

[٤ أيار/مايو ٢٠٠٠]

١ - ما فتئت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعارض باستمرار جميع أشكال الجزاءات التي تشكل تعدياً على استقلال الدول ذات السيادة.

٢ - والجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا والمذكورة في القرار تشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فيما يتعلق بحرية التجارة والملاحة.

وتجارية ومالية وثقافية مع جمهورية كوبا، عملاً بالإجراءات المطلوب اتخاذها بموجب هذا القرار.

سري لانكا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

لم تسن سري لانكا أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٢١/٥٤ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ولذا فإن مسألة إلغاء هذه القوانين أمر غير وارد.

السنغال

[الأصل: بالفرنسية]

[٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠]

لا تطبق السنغال تدابير انفرادية ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية ولا تعترف بمثل هذه التدابير.

سورينام

[الأصل: بالانكليزية]

[٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠]

لم تسن حكومة جمهورية سورينام أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٢١/٥٤.

شيلي

[الأصل: بالاسبانية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - ترى حكومة شيلي أن لجوء الدول الأعضاء إلى تطبيق القوانين والأنظمة التي تمس آثارها الإقليمية سيادة

٣ - وقد أيدت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة القرار أنف الذكر الذي يدعو إلى وضع حد للجزاءات المفروضة على كوبا، وهي تبذل الآن كل الجهود لتنمية علاقاتها التجارية والاقتصادية مع كوبا.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالانكليزية]

[٥ أيار/مايو ٢٠٠٠]

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ما فتئت متمسكة برأيها أن الحصار والجزاءات اللذين تفرضهما الولايات المتحدة الأمريكية منذ ٣٠ عاماً على كوبا لم يعوقا فقط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا، بل انتهكا أيضاً مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بحكم التزامها وتقيدها بجميع المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تقم من ناحيتها بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٢١/٥٤.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠]

١ - تكرر جمهورية جنوب أفريقيا معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية بصورة انفرادية على كوبا على سبيل العقاب.

٢ - وفي هذا الصدد، فإن حكومة جنوب أفريقيا، على نحو متسق مع قرار الجمعية العامة ٤/٥٣، المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تحتفظ بعلاقات سياسية واقتصادية

الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يعد انتهاكا صريحا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ومن ذلك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، لأن الحصار على كوبا هو انتهاك لحق الحياة لأمة بأكملها. كما أن القوانين والأنظمة ذات الطابع الاقتصادي والتجاري التي تسنها وتطبقها الولايات المتحدة ضد كوبا هي تدخل سافر في شؤون هي من صميم السلطان الداخلي لحكومة كوبا، إضافة إلى مظاهر التدخل الأمريكي الأخرى في شؤون كوبا الداخلية وتنظيمها وتشجيعها وتمويلها أعمال التخريب الهادفة إلى تغيير النظام السياسي في كوبا.

٣ إن العراق الذي عبر عن رفضه لمثل هذه الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا لم يقيم بإصدار أو تطبيق أية قوانين أو إجراءات من تلك التي أشارت إليها الفقرتان العاملتان الثانية والثالثة من قرار الجمعية العامة ٢١/٥٤، آخذين بالعلم أن شعب العراق هو الآخر ضحية التزعة العدوانية الأمريكية التي تمثلت في إصرار الولايات المتحدة على استمرار فرض العقوبات الشاملة على العراق واستخدامها المنفرد للقوة ضد العراق بشكل يومي ضمن مناطق حظر الطيران غير المشروعة وتشجيعها وتمويلها أعمال الإرهاب والتخريب الهادفة إلى تغيير النظام السياسي في العراق.

غانا

[الأصل: بالانكليزية]

[١ آب/أغسطس ٢٠٠٠]

١ - تعرب حكومة غانا من جديد عن قلقها لاستمرار عدم الامتثال لقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥٠ و ١٠/٥٢ و ٤،٥٣، التي دعت فيها الجمعية العامة للبلدان إلى الامتناع عن سن

دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، فضلا عن حرية التجارة والملاحة، إنما تعرض للخطر مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها بين جميع الدول.

٢ - إن المساس بالمصالح الاقتصادية والتجارية المشروعة للبلدان الثالثة إنما يتجاهل القواعد الأساسية لحرية التجارة بين دول ذات سيادة. وترفض شيلي هذا التجاهل جملة وتفصيلا.

٣ - ولذا امتنعت شيلي عن تطبيق القوانين أو القواعد الإدارية التي تشير إليها ديباجة قرار الجمعية العامة ٢١/٥٤ أو التشجيع على تطبيق هذه القوانين والقواعد.

العراق

[الأصل: بالعربية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - منذ أكثر من أربعين عاما تفرض الولايات المتحدة حصارها اللاإنساني على كوبا خلافا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وهذا الحصار خلق عقبات لا تحصى في وجه التنمية الاقتصادية لكوبا وألحق ضررا بالغا بتجارها الخارجية وأضر بجميع قطاعات الاقتصاد الكوبي وتسبب بالنتيجة في معاناة هائلة للشعب الكوبي. وكما ارتفعت الأصوات الدولية المنادية بوقف هذا الحصار اللاإنساني زادت الولايات المتحدة في تشديد هذا الحصار حتى تجاوزت آثاره حدود الإقليم الوطني الكوبي وانتهدت بصورة مباشرة سيادة الدول الأخرى وحققها في التبادل التجاري الحر مع كوبا.

٢ - إن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تجاهل إرادة المجتمع الدولي المتمثلة في القرارات المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل رفع الحصار

وتطبيق قوانين تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى، والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، كما تمس حرية التجارة والملاحة.

غيانا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

تؤيد جمهورية غيانا تماما القرار ٢١/٥٤، وقد صوتت مؤيدة له، وهي ملتزمة بالامتثال له.

فنزويلا

[الأصل: بالاسبانية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - لم تنفك فنزويلا تعرب بصورة متسقة ومتكررة عن موقفها الراض لسن وتطبيق قوانين وأنظمة تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

٢ - وتعتبر فنزويلا أن التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها القسرية الحدود الإقليمية، مثل الحصار المفروض على كوبا، تؤثر سلبا على النظام القانوني الذي يحكم المبادلات الاقتصادية والتجارية بين الأمم، وعلى الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي القاري ودون الإقليمي.

٣ - ووفقا لهذه المعايير، صوتت فنزويلا مؤيدة للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٢ والتي تدين الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

٤ - وحين اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١/٥٤ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، كررت فنزويلا معارضتها تطبيق تدابير انفرادية وقسرية من قبيل قانون هيلمز بيرتون، لأنها تؤمن بأن هذه الإجراءات تشكل انتهاكا لسيادة الدول، وتؤثر على المصالح المشروعة للكيانات والمواطنين الخاضعين للولاية القضائية لأطراف ثالثة، وتقوض قوانين التجارة الحرة التي نصت عليها منظمة التجارة العالمية.

٢ - ولقلق حكومة غانا البالغ من هذا الأمر فقد عملت، بالإضافة إلى جهودها الوطنية الخاصة، في محافل أخرى غير محافل الأمم المتحدة للبحث على رفع الحصار. ففي مؤتمر قمة بلدان الجنوب المعقود في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، اعتمدت بلدان مجموعة الـ ٧٧ اقتراحا تقدمت به غانا ووجهت بموجبه بلدان الجنوب نداء مشتركا إلى الولايات المتحدة لترفع الجزاءات. واستند ذلك العمل إلى اعتقاد غانا أن الحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا منذ عام ١٩٦٠ قد دام لفترة أطول مما ينبغي ولم يحقق شيئا سوى استدامة التوتر بين البلدين المتجاورين.

٣ - وترى غانا أن قانون هيلمز بيرتون وداماتو يمثلان خرقا للقانون الدولي وانتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٤ - وعلاوة على ذلك، تعرب غانا عن قلقها إزاء المعاناة التي لا توصف والتي يفرضها الحصار على شعب كوبا، وبخاصة النساء والأطفال. وبهذا تؤكد حكومة غانا من جديد معارضتها المستمرة للحصار وتدعو إلى إحلال المزيد من الحوار والتعاون محله.

غواتيمالا

[الأصل: بالاسبانية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

لا توجد في غواتيمالا أية عقبات قانونية أو تنظيمية أمام حرية العبور أو التجارة مع جمهورية كوبا. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم سياسة حكومة غواتيمالا على رفض أي تدبير قسري يخالف معايير القانون الدولي.

للمجموعة، في بياهم المشترك توصية بضرورة اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة لإلغاء تطبيق تدابير اقتصادية انفرادية وقسرية ضد البلدان النامية لا تأذن بها الهيئات المختصة في الأمم المتحدة ولا تتماشى مع مبادئ القانون الدولي كما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة.

٩ - وعلى صعيد نصف الكرة، صوتت فنزويلا لصالح القرار (XXVI-0/96) AG/RES.1364 الذي اتخذته في عام ١٩٩٦ الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية والذي أعربت فيه عن قلقها "من قيام الدول الأعضاء بسن وتطبيق قوانين وأنظمة تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى"، وأشارت على اللجنة القضائية للدول الأمريكية بأن تقدم إلى المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية رأيها بشأن صحة تشريع هيلمز بيرتون بموجب القانون الدولي. وفي وقت لاحق، انضمت فنزويلا في دورة عام ١٩٩٧ للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية إلى مؤيدي القرار (XXVII-0/97) AG/RES.1447، الذي أحاطت الدول الأعضاء علماً فيه برأي اللجنة القضائية التي خلصت بالإجماع إلى أن أساس قانون هيلمز بيرتون وتطبيقه "غير متطابقين مع القانون الدولي".

١٠ - وعلى كل حال، فإنه لا ينبغي تفسير تأييد فنزويلا للقرارات التي تدين الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بأنه تأييد لأي نظام معين، إذ أنها تعتبر أن الحجج المقدمة مشروعة، أي كانت الحالة السياسية السائدة في البلدان التي تطبق ضدها هذه التدابير. وتعتقد فنزويلا أن التغييرات اللازمة لتعزيز الديمقراطية والحريات الأساسية التي تتوق جميع البلدان إليها لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق التعاون والحوار.

١١ - ويعكس موقف فنزويلا رفض المجتمع الدولي، بالإجماع تقريباً، لسن وتطبيق هذه التدابير القسرية التي

وكررت أيضاً ما ورد في إعلان أسانسيون الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو الحادي عشر، فضلاً عن البيانات الأخرى المماثلة الصادرة عن الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر في أمريكا اللاتينية (انظر الوثيقة A/54/PV.50، صفحة ١٤ من النص الأصلي).

٥ - وقد حافظت فنزويلا على موقفها الثابت بشأن هذه المسألة في محافل دولية عديدة جرى فيها النظر في تطبيق التدابير الانفرادية القسرية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية.

٦ - وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثالث عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المنعقد يومي ٨ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في كرتاخينا بـكولومبيا، أدانت الدول الأعضاء استمرار التطبيق الانفرادي لتدابير قسرية اقتصادية وغيرها ضد عدد من البلدان النامية، ودعت الدول إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير. كما دعت الدول إلى الإحجام عن اتخاذ أو تنفيذ تدابير قسرية مماثلة من قبيل قانون هيلمز بيرتون وقانون داماتو كيندي، وهي تدابير ينتهك مضمونها ومقصدها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٧ - كذلك أكدت الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، المجتمععة في هافانا بكوبا في مؤتمر قمة الجنوب في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ضرورة قيام البلدان المتقدمة النمو بإلغاء القوانين والأنظمة التي تمتد آثارها خارج الحدود الإقليمية والأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية الانفرادية والقسرية التي لا تتماشى مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٨ - وقد أدرج رؤساء الدول والحكومات في مجموعة الـ ١٥، المجتمعين في القاهرة بمصر في الفترة من ١٣ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في مناسبة اجتماع القمة العاشر

٤ - وينبغي للأمم المتحدة أن تقدم مبادرات وتدابير ملموسة لكي يتم في أقرب وقت ممكن تنفيذ هذه القرارات بغية الإنهاء الفوري لسياسات الحصار الانفرادية المفروضة على جمهورية كوبا.

فييت نام

٥ - ومرة أخرى، تكرر فييت نام تأكيد دعمها وتعاونها وتضامنها مع الشعب الكوبي. وبالتعاون مع جميع الشعوب المحبة للسلام والحرية والعدالة في العالم، ستبذل فييت نام قصاراها لمساعدة الشعب الكوبي في التغلب على الآثار المترتبة على سياسات الحصار والحظر الجائرة المذكورة أعلاه والتي تنتهك قواعد القانون الدولي.

قبرص

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠]
لا تؤيد قبرص أي محاولة لإنفاذ قوانين على أرضها تصدرها دول أخرى. ولذا فإنها تعارض اتخاذ أية تدابير في أراضيها ذات آثار تتجاوز حدودها الإقليمية.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[٩ أيار/مايو ٢٠٠٠]
١ - لا تزال حكومة دولة قطر ملتزمة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١/٥٤ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" تنفيذًا تامًا ومبكرًا ولم تتخذ أية تدابير تتناقض مع هذا القرار.

٢ - لم تسن دولة قطر أو تطبق أي قوانين أو أنظمة ذات طابع يتجاوز حدودها الإقليمية وتؤثر على سيادة دول

تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، والتي تشكل بوضوح انتهاكا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

[الأصل: بالانكليزية]

[١ أيار/مايو ٢٠٠٠]

١ - خلال السنوات العديدة الماضية، اتخذت الجمعية العامة عددا كبيرا من القرارات التي تطالب فيها الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء سياسات وقوانين الحصار والحظر الاقتصادي والتجاريين والماليين التي فرضتها على جمهورية كوبا، والتي تنتهك على نحو خطير القانون الدولي وتناقض المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والاتجاهات العامة لعلنا اليوم، أي التعاون من أجل التنمية على أساس المساواة بين الدول في السيادة وعدم التمييز بين النظم السياسية.

٢ - وكانت قرارات الجمعية العامة المذكورة أعلاه تتخذ دائما بأغلبية ساحقة، وكان أحدثها القرار ٢١/٥٤ الذي اتخذ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بأغلبية ١٥٥ صوتا. وهذا لا يظهر الحاجة الماسة إلى إلغاء هذه السياسات البالية المفروضة على الشعب الكوبي فحسب، بل يبين كذلك الرغبة المشتركة بين الدول في إقامة علاقات دولية سليمة، والتعاون من أجل التنمية على أساس المساواة وعدم التمييز بين الأنظمة السياسية واحترام حق كل أمة في اختيار وسائلها في التنمية.

٣ - وترى فييت نام أنه ينبغي أن تسوى جميع الخلافات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا عن طريق الحوار والتفاوض على أساس الاحترام المتبادل، واحترام استقلال الدول وسيادتها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وتمشيا مع هذا، ترحب فييت نام بكل جهد يقوم به الطرفان المعنيان تحقيقا لهذا الهدف.

عدوانية منظمة حيال كوبا. وبسبب اتساع نطاق هذه السياسة واستمرارها واستخدامها مجموعة ضخمة من الأدوات الاقتصادية والسياسية، وطبيعة أحكامها التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتُطبق على بلدان ثالثة، وعدم تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في القضاء على مقاومة الشعب الكوبي بإجباره، عن طريق الفقر والحاجة والمرض والجوع، على التخلي عن نظامه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تبناه بقرار ملؤه الحرية والسيادة بعد انتصار الثورة الكوبية، فإن هذه السياسة لا تنحصر في مجرد حظر مفروض على علاقات اقتصادية ثنائية، بل هي تشكل حربا اقتصادية حقيقية.

٣ - وتتضح الطبيعة الإجرامية لهذا الحظر من تكوينه ذاته، بل تتضح أكثر من خلال تنفيذه الطويل الأمد. وإن في تأكيد العزم مجددا على مواصلته وتعزيزه في ظل الظروف الراهنة ما يزيد في لا أخلاقيته وضرره بهذا البلد، وبخاصة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت منذ عام ١٩٩٢ ثمانية قرارات متعاقبة تعرب بلا موارد عن الحاجة إلى إنهاء هذه السياسة القاسية اللاإنسانية، وأن الغالبية التي عارض بها المجتمع الدولي هذه السياسة بكل قوة مرارا وتكرارا قد ارتفعت من ٥٩ صوتا في عام ١٩٩٢ إلى ١٥٥ صوتا في عام ١٩٩٩.

٤ - ويبين تحليل تطور هذه السياسة منذ أن عرضت كوبا هذه المسألة على الجمعية العامة لأول مرة حتى الوقت الحالي، بشكل واضح، أن التعديلات الوحيدة التي أُدخلت على هذه السياسة إنما تهدف إلى تشديدها وتوسيع نطاقها وتعميقها، وذلك على الرغم من إرادة الغالبية في المجتمع الدولي، وفي إطار التدابير العديدة التي يتألف منها الحظر المفروض على كوبا، ما برحت حكومة الولايات المتحدة تحظر على الشركات الواقعة في بلدان ثالثة والمسجلة في ظل قوانينها أن تصدر إلى كوبا منتجات مصنوعة تدخل فيها

أخرى أو على المصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص داخل حدودها الإقليمية أو تمس حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

٣ - ترفض حكومة دولة قطر استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية كما أنها تلتزم في علاقاتها مع البلدان الأخرى بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

٤ - تؤيد دولة قطر قرار الجمعية العامة المشار إليه آنفا وتطالب بتنفيذه.

كمبوديا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠]

تشعر حكومة مملكة كمبوديا أن الوقت مناسب الآن لإزالة الجزاءات البالغة القسوة المفروضة على كوبا والتي تسببت بمعاناة جمة لشعبها البريء وبخسائر فادحة لهيكلها الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الصدد، ينبغي رفع هذه الجزاءات دون شروط والتعويض عنها بروح المساعدة الإنسانية والإنمائية.

كوبا

[الأصل: بالاسبانية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - مرة أخرى، تضطر حكومة جمهورية كوبا إلى شجب السياسة العدوانية المنظمة التي ما برحت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تنتهجها حيال كوبا لما يقرب من ٤٠ عاما، والتي يشكل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على أمتنا إحدى أدواتها الأساسية.

٢ - فخلال هذه العقود الأربعة، استمرت الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة في تطبيق سياسة اقتصادية

سرعة في الظاهر للموافقة على التراخيص اللازمة لبيع الأدوية والمعدات الطبية، وكذلك الموافقة على بيع الأغذية والمدخلات والمنتجات الزراعية للكيانات غير الحكومية المستقلة عن الحكومة الكوبية.

٨ - وكما أفادت حكومة جمهورية كوبا في ذاك الحين، تبين أن الشروط والظروف الموضوعة لتنفيذ تلك التدابير غير قابلة للتطبيق إطلاقاً لأنها تحول دون إجراء صفقات حقيقية بالاستناد إلى الأسس التجارية المتمثلة في التنافس والربح، وذلك باشرطها الحصول على تراخيص محددة من حكومة الولايات المتحدة قبل الإذن بالقيام بهذه العمليات.

٩ - فهذه التدابير المتخذة هي مجرد تدابير كلامية لم تغير البتة من الموقف الذي كان قائماً قبل اتخاذها. وكون كونغرس الولايات المتحدة لا يزال يبحث اتخاذ مبادرات للتخفيف من الحظر في قطاعي الأغذية والصحة هو دليل ضمني على عدم تغير أي شيء في هذا المجال، في حين أن الشبكة المعقدة من القوانين والأنظمة والمراسيم الرئاسية التي يتشكل منها الحظر بقيت، من ناحية أخرى، على حالها وما برحت تُطبق في جميع المجالات وما برح أثرها عميقاً في حياة الشعب الكوبي بوجه عام وفي التنمية المستدامة للبلد بوجه خاص.

١٠ - وفي معرض المنتجات والمعدات الطبية الذي أقامته شركات الولايات المتحدة في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، مثال مقنع على ما تقدم ذكره، فقد رفضت حكومة الولايات المتحدة الموافقة على العقود التي جرى التفاوض بشأنها.

١١ - وفي الدراسة الدولية التي جرت مؤخراً بشأن أثر الجزاءات الاقتصادية في صحة ورخاء السكان المعرضين لهذه التدابير ما يؤكد أن سياسة العقوبات تُحدث خللاً في الاقتصاد الكلي، كما تترتب عليها آثار اقتصادية واجتماعية

عناصر أو مواد منشؤها الولايات المتحدة أو أن تصدر إلى الولايات المتحدة منتجات مصنوعة بمواد أولية من كوبا. وما برحت أيضاً تحظر على المؤسسات المصرفية في بلدان ثالثة تقديم حسابات بالدولار إلى الرعايا الكوبيين أو عقد صفقات بين رعايا بلدان ثالثة والرعايا الكوبيين؛ وما برحت تضايق دون هوادة شركات البلدان الثالثة التي تحاول عقد صفقات أعمال مع كوبا؛ وما برحت تستعمل حق النقض ضد تقديم المؤسسات المالية الدولية القروض والإعانات المالية لكوبا. إذ ما برح قانونا توريتشيللي وهيلمز - بيرتون الركيزتين الأساسيتين لهذه السياسة.

٥ - ويوما بعد يوم، يزداد عدد الأصوات التي تنضم إلى الدعوة المطالبة بإلغاء هذه السياسة وإلغاء سن وتطبيق القوانين والأنظمة ذات الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي تؤثر على سيادة الدول الأخرى وعلى المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها وحرية التجارة والملاحة فيها.

٦ - وفي تطبيق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسة بشكل متواصل ما يُظهر غطرستها وعدم احترامها لمجتمع الدول ورغبة عنيدة في تحدي مبادئ ومقاصد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وكل ما تفعله حكومة الولايات المتحدة هو أن تتجاهل طلبات المجتمع الدولي، فتصبح بذلك فعلاً منتهكة للقانون الدولي على الدوام.

٧ - ومنذ عام ١٩٩٧، أخذت حركة معارضة استخدام الجزاءات الاقتصادية الانفرادية أداة من أدوات السياسة الخارجية تنطلق في الولايات المتحدة. وردا على هذه العملية، وبقصد إخمادها والحيلولة دون تعاضمها، أعلنت الإدارة في الولايات المتحدة عن اتخاذ عدد من التدابير بشأن كوبا منذ آذار/مارس ١٩٩٨، وهذا ما وصفته "بالتخفيف" من الحظر. وتضع هذه التدابير، في جملة أمور، إجراءات أكثر

الأساسية للإمداد بالمياه والمرافق الصحية وتوفير الكهرباء والمعدات الطبية، مثل عربات الإسعاف ومرافق الأشعة السينية ونظم التبريد. وحتى لو كانت ما تسمى بالاستثناءات الإنسانية المتعلقة بالأدوية حقيقية، وهي في الواقع ليست كذلك، فإنها ليست كافية لتقديم الخدمات الصحية والرعاية الصحية.

١٦ - ورغم القوى التي تطالب، لمختلف الأسباب، برفع الحظر، لا تزال العداوة والرغبة في مواصلة الحصار هما السائدان في معظم الأوساط المحافظة والمتطرفة في كونغرس الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، من اللافت للنظر ملاحظة العدد المتعاظم من مشاريع القوانين العادية لكوبا التي تقدم في الكونغرس، والتي تمثل النوايا السائدة لدى السلطة التشريعية في الولايات المتحدة (وقد أرفق بهذا النص ملخص بأشهر تلك القوانين).

١٧ - وعلى نفس المنوال، وفيما يتعلق بالقضية غير العادية للصبي الكوبي إيان غونسالس الذي اختطف في الولايات المتحدة، قالت مؤخرا مادلين أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، إن سياسة الولايات المتحدة إزاء كوبا ستبقى على حالها، رغم اشتراك الحكومتين في بعض وجهات النظر المتعلقة بتلك القضية.

١٨ - وما يجري بالفعل هو الاستمرار في تعزيز الأحكام والإجراءات القانونية التي تنطوي عليها سياسة الحظر، وهذا أبعد ما يكون عما يُطلب من الرأي العام اعتقاده. فهي هي حالة المادة ٢١١ من قانون الاعتمادات الشامل لعام ١٩٩٩، التي ترمي إلى توسيع مجال هذه السياسة كي تشمل مجال الممتلكات الصناعية، والمادتين ٢٢٢٥ و ٢٨٠٢ من القانون ذاته، اللتين تهدفان إلى تعزيز المراقبة التي يقوم بها كونغرس الولايات المتحدة بالنسبة إلى تطبيق الباب الرابع من قانون هيلمز - بيرتون.

بنطاق لا يمكن معه التخفيف منها عن طريق الإعانات الإنسانية، وأن عواقبها تؤثر في السكان الذين يقعون ضحايا لهذه السياسة بشكل يتجاوز حالتهم الصحية.

١٢ - وفي وجود عدد من المبادرات التشريعية للتخفيف من شدة الحظر المفروض على الأدوية والأغذية دليل على الازدياد الذي طرأ على توافق الآراء في بعض القطاعات التشريعية في الولايات المتحدة لصالح رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة في طرف واحد، وهو ما نتج عن ازدياد الضغط الذي يمارسه القطاع الزراعي في ذلك البلد بقصد إيجاد أسواق جديدة لمنتجاته، وبالتالي لتغيير السياسة إزاء كوبا.

١٣ - وتبرز المبادرات التي قدمت مؤخرا في كونغرس الولايات المتحدة سائر الأنظمة القائمة في إطار الحظر. فمن المستحيل التصور العقلائي لقيام تجارة بين كوبا والولايات المتحدة ما لم يتم بين البلدين نظام طبيعي من علاقات العمل يسمح بإجراء مفاوضات وتدفع مالي طبيعي ونقل جوي وبحري، كما يسمح بالفوائد الناجمة عن أشكال الدعم الحكومية العادية للتجارة الخارجية والحصول على القروض اللازمة.

١٤ - وعلى نقيض ما يسمى المرونة التي تتباهى بها الإدارة في الولايات المتحدة، تجدر بالإشارة حالات أخيرة متكررة رفضت فيها مختبرات الولايات المتحدة القائمة في بلدان ثالثة بشكل صريح بيع الأدوية التي تدعو إليها الحاجة الماسة لإنقاذ حياة الأطفال الكوبيين. وهذا ما يبين النفاق في سياسة ذلك البلد فيما يتعلق ببيع الأدوية وفيما يتعلق بحقوق الإنسان.

١٥ - بيد أن أثر الجزاءات الاقتصادية والتجارية لا يقتصر قطعاً على الصعوبات في توريد الأدوية. فالخدمات الصحية والرعاية الصحية تتوقف على العمل السليم للهيكل

٢٣ - ومن الواضح أن القصد من هذه التهديدات هو تخويف المستثمرين الأجانب، وخلق مناخ يسوده عدم اليقين بالنسبة لأنشطة الاستثمار، والتشجيع على التأخر في العمليات المتعلقة بالأعمال التي بدأت فعلاً أو في الحصول على مشاريع جديدة.

٢٤ - وتبين التحليلات المحافظة لأثر الحظر في السكان والبلد ككل أن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة قد تسبب في خسارات لكوبا في حدود مبلغ ٧٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٥ - ويتوقع أن تضطر كوبا في عام ١٩٩٩ وحده، وبسبب الآثار الناجمة عن الحظر، إلى إنفاق مبلغ إضافي قدره ٩٨ مليون دولار من أجل شراء الأغذية، مثل القمح والزيت النباتي وحبوب البقول والدواجن والحليب المجفف، وهلم جرا.

٢٦ - ولو كانت كوبا قد استطاعت أن تستعمل هذا المبلغ لشراء أغذية إضافية، لكان في استطاعتها أن تشتري في العام الماضي ١٠٠ ٠٠٠ طن متري إضافي من القمح، و ٢٠ ٠٠٠ طن متري من الدقيق، و ٨٠ ٠٠٠ طن متري من الأرز، و ٥٠ ٠٠٠ طن متري من حبوب البقول السوداء، و ٣٠ ٠٠٠ طن متري من الدجاج، و ٧ ٠٠٠ طن متري من الحليب المجفف، واستخدامها كلها في إطعام سكانها.

٢٧ - وعلاوة على ذلك، تطلبت تكاليف التمويل في عام ١٩٩٩، التي تشمل حوالي ٦٠ في المائة من مجموع الواردات الغذائية خلال السنة، نفقات تزيد على ٤٥ مليون دولار. ولو كانت كوبا قد تمكنت من الوصول إلى الأسواق العالمية في ظل ظروف طبيعية للحصول على قروض، لما تجاوزت تلك النفقات ٢٢ مليون دولار.

١٩ - وقد شجبت كوبا مرارا في منظمة التجارة العالمية عدم انسجام هذا النظام مع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق المعني بالجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، واحتفظت بحقها في تقييم الإجراءات المحتملة في المستقبل في هذا الصدد.

٢٠ - وقد حظيت بيانات كوبا المقدمة في المجلس المعني بالاتفاق الآنف الذكر بتأييد عدد من البلدان. أما الاتحاد الأوروبي، فقد عقد من جانبه جولتين من المفاوضات مع الولايات المتحدة لم يكن من نصيهما النجاح حتى الآن بسبب عجرفة هذه الأخيرة، كما أجرت مؤخرا اللجنة الأوروبية مشاورات مع جميع الدول الأعضاء فيها للنظر في إنشاء هيئة ضمن منظمة التجارة العالمية تحدد هل تنتهك قوانين الولايات المتحدة هذه القواعد والاتفاقات النافذة في نظام التجارة المتعددة الأطراف وتتعارض معها أم لا.

٢١ - وبالإضافة إلى هذا، تعزز المادتان ٢٢٢٥ و ٢٨٠٢ الآنفتا الذكر تطبيق الباب الرابع من قانون هيلمز - بيرتون الشهير، فتؤكدان التهديدات الصادرة في عام ١٩٩٩ ضد الشركات الأوروبية التي يمكن أن تصبح من ضحايا قانون هيلمز - بيرتون بسبب استثمارها في القطاع السياحي في كوبا.

٢٢ - وما برحت حكومة الولايات المتحدة، تمشيا مع سياستها الرسمية المتمثلة بممارسة الضغط على مختلف البلدان وعملا بأحكام قانون هيلمز - بيرتون، تجادل بأن في إمكان المواطنين الكوبيي المنشأ الذين أصبحوا من مواطني الولايات المتحدة بالتجنس في وقت لاحق رفع الدعاوى من أجل الممتلكات التي صودرت منهم في كوبا. وهذا سخف في نظر القانون الدولي.

٣٢ - وقد أدى تصميم حكومة الولايات المتحدة على تدمير النظام السياسي والاقتصادي للأمة الكويتية وقيمتها بأي ثمن إلى اتخاذ تدابير تهدد الحياة الإنسانية ذاتها، كما تهدد التقيد بالمعايير الدولية. فالجزءات الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من سياسة الولايات المتحدة الخارجية، ولا تطبق على كوبا وحدها.

٣٣ - وتدلل الدراسات الدولية التي جرت عن أثر جزاءات الولايات المتحدة على أن حكومة الولايات المتحدة قد أدخلت، بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦، ٣٥ نظاما جديدا للجزاءات. وفي عام ١٩٩٧ فرضت تلك الحكومة جزاءات على أكثر من ٥٠ بلدا، وهذا يمثل ٦٨ في المائة من سكان العالم؛ وفي عام ١٩٩٨، ارتفع عدد البلدان المتأثرة بجزاءات الولايات المتحدة المفروضة من طرف واحد إلى ٧٥ بلدا.

٣٤ - وبعد حوالي ٤٠ عاما من المعاناة والحرمان نتيجة هذه السياسة، قرر الشعب الكوبي أن يتخذ خطوة غاية في الأهمية لم يسبق لها مثيل في شجبه المتواصل لحكومة الولايات المتحدة وحظرها وسياستها العدوانية المنظمة، فرفع أمام المحاكم الكويتية قضيتين ضد تلك الحكومة، الأولى تطالب "بالتعويضات الإنسانية" والثانية تطالب بـ "التعويضات الاقتصادية".

٣٥ - ونتيجة لهاتين القضيتين المرفوعتين اللتين أخطرت بهما السلطات المختصة في الولايات المتحدة حسب الأصول وفي الحين المناسب، وفي أعقاب الاجراءات القانونية التي بدأت للنظر في هاتين القضيتين، أُعلن عن تحمل حكومة الولايات المتحدة المسؤولية المدنية عن أعمالها غير المشروعة ضد كوبا وحُكم عليها بدفع غرامات وتعويضات للشعب الكوبي مقدارها ١٢١ بليون دولار عن الأضرار الاقتصادية و١٨١،١ بليون دولار عن الأضرار الإنسانية.

٢٨ - وتقدر دراسة أجريت مؤخرا بشأن الخسائر الأساسية التي سببها الحظر في قطاع التجارة الخارجية لكوبا أن الخسائر التراكمية الناجمة عن الفروق في تكاليف الشحن في مجال النقل البحري وحده تتجاوز ٦,٧ بلايين دولار، من هذا المبلغ أكثر من ٤,٤ بلايين دولار هي من نصيب نقل الحمولة الجافة و٢,٢٧ من بلايين الدولارات من نصيب نقل الحمولة السائلة.

٢٩ - وهذه الخسائر لا تقتصر على ما ذكر أعلاه، بل هي تشمل منتجات أخرى مثل المواد الكيميائية والآليات والمعدات من أجل الزراعة والصناعة، وكذلك تقديم الخدمات بوجه عام.

٣٠ - واستمرار الحظر المفروض على استخدام كوبا لدولار الولايات المتحدة في صفقاتها الدولية، الذي يشمل حظرا على فتح حسابات بالدولار في مصارف بلدان ثالثة، يلقي عبئا ثقيلا على اقتصاد البلد بسبب تقلبات أسعار الصرف. ففي عام ١٩٩٩، أخذت قيمة دولار الولايات المتحدة في الارتفاع بالنسبة لمعظم العملات الدولية الرئيسية. وكان لهذا أثر سيئ في الاقتصاد الكوبي، لأنه جعل الواردات أغلى قيمة، مما أجبر البلد على صرف المزيد من الموارد المالية. وكانت الآثار السلبية التي عانتها كوبا من جراء تقلبات أسعار صرف عملات البلدان الرئيسية التي تتعامل معها في تجارتها الخارجية في حدود ١٢٧,٣ مليون دولار.

٣١ - وفي السنوات الأخيرة بلغت الأضرار الاقتصادية التي سببها الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا حوالي ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لكوبا. وهذا يعطي فكرة عن مقدار الموارد التي يجرم منها الشعب الكوبي من جراء تطبيق تلك السياسة.

حدود أرضها الصغيرة. فكوبا تؤمن بالتضامن والمسؤولية الدوليين، ولذلك فهي على ثقة من أن قواعد ومبادئ القانون الدولي النازمة للعلاقات بين الدول ستسود في النهاية.

٤١ - وبذا تكون جمهورية كوبا قد عرضت حججها مرة أخرى، وهي تعرب مرة أخرى عن أملها في أن تحظى بدعم المجتمع الدولي لوضع حد لهذه السياسة الإجرامية غير العادلة، التي يمكن اعتبارها عملا من أعمال الإبادة الجماعية.

كوستاريكا

[الأصل: بالاسبانية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - لم تسن كوستاريكا أو تطبق أي قانون من شأنه آثاره أن تتجاوز الحدود الإقليمية أو من شأنه أن يمس سيادة كوبا أو مصالح الكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية أو حرية التجارة والملاحة معها. وتقيم كوستاريكا علاقات تبادل تجاري وثقافي واسع مع هذا البلد. ومن بين المبادلات الجديرة بالتنويه ما يتصل بقطاعات السياحة واللوازم الأساسية والأدوية والأنشطة الفنية.

٢ - وترى كوستاريكا أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وكذلك ما يسمى قانون هيلمز بيرتون، يتنافيان والقانون الدولي العام والمبادئ والغايات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. إن حكومة كوستاريكا تأسف لكون هذه التدابير قد تسببت للشعب الكوبي بخسائر اقتصادية واجتماعية وسياسية جسيمة. ومما يؤسف له أيضا أن الحصار والتشريع المطبق خارج نطاق الولاية الإقليمية قد أثرا سلبيا على الأوضاع الصحية والتغذوية للسكان في كوبا بسبب منع استيراد الأدوية والأغذية واللوازم الطبية والمعدات. ومما يدعو إلى الأسف أخيرا أن هذه التدابير قد حالت طيلة ما يزيد على أربعين

٣٦ - وفي ملفات القضيتين كليهما، التي تبين أسباب رفع القضيتين والأحكام الصادرة عن المحكمة بشأن الغرامات والتعويضات والخسائر الناجمة عن الحظر والعدوان اللذين فرضتهما الولايات المتحدة على كوبا، معلومات كاملة موثقة بشأن هذا الموضوع تبين ذنب الذين وضعوا وارتكبوا هذه السياسة الإجرامية.

٣٧ - وبالإضافة إلى التعليقات الآنفة الذكر بشأن سياسة الحظر المفروض على كوبا، كشفت وسائل الإعلام الدولية، بما فيها الانترنت، للمجتمع الدولي منذ أواخر عام ١٩٩٩ وحتى الوقت الحاضر قضية الاختطاف العلني للولد الكوبي في الولايات المتحدة، التي داست بالأقدام مبدأ السلطة الأبوية المعترف به دوليا وحولت براءة طفل لم يتجاوز السادسة من العمر إلى رمز لسياسة ذلك البلد المعادية والعدوانية إزاء كوبا.

٣٨ - فالاختطاف وما تلاه كلاهما هما نتيجة "لقانون التسوية الكوبية" الشهير الذي يشجع هجرة الكوبيين غير الشرعية دون تمييز إلى الولايات المتحدة، معرضا بذلك حياتهم ذاتها للخطر، وبما يتعارض مع الاتفاقات المتعلقة بالهجرة والموقعة بين البلدين.

٣٩ - فما من فئة أخرى من المهاجرين تتمتع بتسهيلات الهجرة التي تمنحها حكومة الولايات المتحدة للكوبيين الذين يقررون التخلي عن بلدهم بوسائل غير قانونية. إذ أن عدد الناس الذين دفعتهم هذه السياسة ولقوا حتفهم وهم يحاولون الوصول إلى أرض الولايات المتحدة لا يحصى. وتقدر بعض الدراسات أن شخصا واحدا بين كل ١٠ أشخاص يغادرون كوبا بحرا سيفقد حياته خلال المحاولة.

٤٠ - إن كوبا لن تصمت على هذه الحقائق لأنها تؤمن بقيمة المبادئ التي تدافع عنها، وتعلم أن جدول الأعمال الاجتماعي الذي يؤيده شعبها تدعمه ملايين الناس خارج

تتجاوز الحدود الإقليمية تتعارض مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً.

مصر

[الأصل: بالانكليزية]

[٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠]

لم تتخذ حكومة مصر أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في هذا القرار. وتبعاً لذلك، ليست هناك أحكام أو تدابير أو قوانين يتعين على حكومة مصر أن تلغيها أو تبطلها في هذا الصدد.

المكسيك

[الأصل: بالاسبانية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - لم تسن المكسيك ولا تطبق أي أحكام قانونية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية. ودأبت المكسيك على معارضة استعمال التدابير القسرية وسيلة لممارسة الضغط في العلاقات الدولية.

٢ - وتستند المكسيك في تحديد سياستها الخارجية إلى مبادئ القانون الدولي المنظمة للتعایش بين الدول وهي: تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والمساواة القانونية بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحق الشعوب في تقرير المصير.

٣ - ودأبت المكسيك، حكومة وشعباً، على الإعراب عن معارضتها لفرض الجزاءات السياسية والاقتصادية من جانب واحد التي لم يقرها مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وقد عارضت المكسيك الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وأيدت القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بضرورة إنجائه.

عاماً دون نمو كوبا اقتصادياً، مما جعلها، وعلى نحو لا يرجى منه شفاء، في صفوف البلدان المتخلفة.

٣ - إن حكومة كوستاريكا ترى أن أي نظام يتخذ للجزاءات يجب أن يوافق عليه المجتمع الدولي بواسطة منظمات متعددة الأطراف تتمتع بنفوذ وتمثيل ملائمين حسب الأصول. ولذا فإنها ترفض مبدأ فرض الجزاءات من جانب واحد وتطبيق التشريعات الوطنية ضمن نطاق يتجاوز الحدود الإقليمية.

٤ - وختاماً، فإن كوستاريكا على اقتناع بأن رفع الحصار المفروض على كوبا سيشكل أفضل نموذج لتعزيز الحوار، وحرية التجارة والاتصالات، والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الكوبي.

كولومبيا

[الأصل: بالاسبانية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

إن حكومة جمهورية كولومبيا، حرصاً منها على موقفها التقليدي الملتزم بمبدأي حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من الدول، لم تسن أو تطبق من جانب واحد أي قوانين أو تدابير ضد كوبا أو ضد أي دولة أخرى من شأنها أن تمس حرية نمو اقتصاد هذه الدول أو تجارتها.

ليختنشتاين

[الأصل: بالانكليزية]

[٢ أيار/مايو ٢٠٠٠]

لم تصدر حكومة إمارة ليختنشتاين أو تطبق أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٢١/٥٤. وفضلاً عن ذلك، ترى حكومة ليختنشتاين أن القوانين التي ينطوي تنفيذها على تدابير أو أنظمة ذات آثار

٤ - وعندما صدر ما يطلق عليه قانون هيلمز بيرتون، أعلنت حكومة المكسيك أنه يناقض أحكام القانون الدولي. وقد تكرر الإعراب عن وجهة النظر هذه في الفتوى الصادرة عن اللجنة القضائية للبلدان الأمريكية.

٥ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بدأ في المكسيك نفاذ قانون حماية التجارة والاستثمار من القوانين الأجنبية التي تنتهك القانون الدولي، الذي اعتمده الكونغرس المكسيكي، ويسعى هذا القانون إلى القضاء على الآثار السالبة للتدابير الأجنبية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتؤثر على تجارة المكسيك مع البلدان الأخرى. وينص القانون على ما يلي:

ميانمار

[الأصل: بالانكليزية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - تواصل حكومة اتحاد ميانمار تأكيد سياستها الثابتة التي تقوم على الامتثال التام للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وعلى الاحترام الدقيق لمبادئ من ضمنها مبادئ المساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدولية.

٢ - ويرى اتحاد ميانمار أن إصدار الدول الأعضاء وتطبيقها قوانين وأنظمة تؤدي آثارها المتجاوزة لحدود الإقليمية إلى المساس بسيادة دول أخرى وللمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها وبحرية التجارة والملاحة، يشكل انتهاكا لمبادئ القانون الدولي المعتمدة عالميا.

٣ - ووفقا لما ورد أعلاه، لم يسن اتحاد ميانمار أي قوانين أو أنظمة من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٢١/٥٤.

(أ) منع المحاكم الوطنية من قبول وتنفيذ القرارات والأوامر القضائية الأجنبية الموجهة ضد مؤسسات منشأة في المكسيك أو يوجد مقرها فيها، استنادا إلى قوانين أجنبية ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية وتتعارض مع القانون الدولي؛

(ب) منع المؤسسات المنشأة في المكسيك والتي يوجد مقرها فيها من اتخاذ إجراءات أو الامتناع عن اتخاذ إجراءات، على نحو قد يعرض للخطر تجارة المكسيك أو استثماراتها، استنادا إلى تلك القوانين؛

(ج) الحق في رفع دعاوى أمام المحاكم الاتحادية، باسم أفراد أو كيانات قانونية يوجد مقرها في المكسيك أو منشأة فيها، بغية المطالبة بدفع تعويضات عن أضرار أو خسائر ناتجة عن إجراءات قضائية أو إدارية اضطلعت بها محاكم أو سلطات أجنبية، تطبيقا لتلك القوانين؛

(د) حظر تقديم المعلومات التي تطلبها المحاكم أو السلطات الأجنبية استنادا إلى تلك القوانين بقصد استخدامها ضد تلك المؤسسات وفرض عقوبات مالية على عدم الامتثال.

ناميبيا

لا توجد أي حاجة لإلغاء أو إبطال أي من هذه القوانين أو التدابير.

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

٢ - ولم تنفك الهند تعارض بصورة منتظمة أية تدابير انفرادية يتخذها بلد من البلدان وتمس سيادة بلد آخر. ويشمل هذا أي محاولة تهدف إلى توسيع نطاق تطبيق قوانين بلد ما خارج حدوده الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

١ - تؤمن حكومة جمهورية ناميبيا بسيادة كل أمة دولة وتؤيد مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٣ - وتشير الهند إلى الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الثالث عشر لبلدان عدم الانحياز المعقود في كرتاخينا ده إندياس، بكولومبيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن هذا الموضوع، وتحت المجتمع الدولي على اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

٢ - ولم يحدث أبدا أن قامت جمهورية ناميبيا بفرض أي جزاءات تجارية أو جزاءات تتعلق بالمبادلات على كوبا. وتدين حكومة جمهورية ناميبيا قانون هيلمز بيرتون الذي تترتب عليه آثار واسعة النطاق تتجاوز الحدود الإقليمية. وينتهك هذا القانون بصورة مباشرة سيادة الدول، مما يشكل خرقا جسيما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلا عن انتهاكه لقواعد النظام التجاري الدولي.

اليابان

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠]

١ - لم تقم حكومة اليابان بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من القرار ٢١/٥٤.

٣ - ولقد تسبب فرض هذا الحصار على كوبا في معاناة هائلة للشعب الكوبي، وستؤيد ناميبيا بصورة فاعلة رفع الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا.

هايتي

٢ - وتعتقد حكومة اليابان أن السياسة الاقتصادية التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه كوبا يجب أن ينظر إليها، أساسا، بوصفها قضية ثنائية. بيد أن اليابان تشاطر غيرها القلق الذي سببه قانون هيلمز بيرتون لسنة ١٩٩٦ و"قانون الديمقراطية في كوبا" لسنة ١٩٩٢، فيما يتعلق بمشكلة تطبيق الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية، وهو ما يرجح أن يتعارض مع القانون الدولي.

[الأصل: بالفرنسية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠]

إن جمهورية هايتي لم تقم بسن أو تطبيق أية قوانين أو أنظمة تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى.

الهند

٣ - وما برحت حكومة اليابان تتابع عن كثب الحالة فيما يتصل بالتشريعين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بهما، ولا يزال القلق يساورها في هذا الصدد. وقد صوتت اليابان لصالح القرار ٢١/٥٤ بعد أن نظرت في المسألة بأقصى عناية.

[الأصل: بالانكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠]

١ - لم تقم الهند بسن أو تطبيق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٢١/٥٤. وعلى ذلك، فإنه

ثالثاً - الردود الواردة من هيئات ووكالات آثار الحصار:

منظومة الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالاسبانية/الانكليزية]

[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - وفقاً لما ذكر في التقرير السابق للأمين العام عن هذه المسألة، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي طبعة مستكملة من الكتاب المعنون "La

(الاقتصاد الكوبي: الإصلاحات

الميكانيكية والأداء الاقتصادي في التسعينات)، الذي نُشر أصلاً بالاشتراك بين هذه اللجنة وصندوق الثقافة الاقتصادية في آذار/مارس ١٩٩٨ (بالاسبانية فقط)، بدعم مالي من الوكالة السويدية للتنمية الدولية.

٢ - ونُشرت الطبعة المستكملة في تموز/يوليه. وفي هذه الدراسة، توسعت اللجنة في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية لكوبا، مُوليةً اهتماماً خاصاً للجهود الرامية إلى إعادة بناء قطاعها الخارجي. ولهذا يستكشف الفصل الرابع التطورات التي طرأت مؤخراً في مجالات من قبيل تشجيع الصادرات؛ والسياسات المتعلقة بالحصول على مدخلات الإنتاج والاستعاضة عن الاستيراد؛ والاستثمار المباشر الأجنبي والسياسات الرامية إلى تشجيع أنواع أخرى من التمويل؛ وآثار الحصار على المفاوضات التجارية؛ والبحث عن أسواق جديدة.

٣ - ويشكل الإطار الأول من الفصل الرابع المعنون "آثار الحصار" أوثق الإسهامات صلة بالموضوع قيد النظر. وفيما يلي نص هذا الإطار:

"وردت في الدراسة الاقتصادية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ١٩٩٢ إشارة إلى الآثار السلبية التي جرى التحذير منها والناجمة عن تطبيق الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة: "لقد ظل الحصار مفروضاً بصورة صارمة لأكثر من ثلاثة عقود، رغم أن تأثيره لم يكن يشمل إلا ١٥ في المائة من أشكال التبادل الكلية للبلد. وبعد زوال مزايا علاقات التبادل مع المعسكر الاشتراكي، أصبح الحصار يؤثر على الاقتصاد الكوبي بأكمله". ورغم صعوبة قياس التكلفة المباشرة أو غير المباشرة لهذه السياسة، فإن الباحثين الكوبيين يقدرون تكلفتها حتى عام ١٩٩٨ بـ ٦٧.٠٠٠ مليون دولار، وذلك استناداً إلى اعتبارات تتصل بالمعاملات التجارية غير المنجزة، وخسائر الإنتاج والخسائر المالية، والرحلات المنوعة، والارتفاع الشديد في تكلفة المعاملات (أغيلار تروخييو، ١٩٩٨).

ويجعل قانون توريستي لعام ١٩٩٢ إدارة التجارة الخارجية لكوبا أمراً صعباً. ففي المقام الأول، يحظر هذا القانون على فروع شركات الولايات المتحدة الموجودة في بلدان ثالثة إقامة تجارة مع كوبا. ووفق حسابات وزارة خزانة الولايات المتحدة، بلغت قيمة التبادل التجاري في الاتجاهين بين هذه الفروع وكوبا ٧١٨ مليون دولار في عام ١٩٩١. وثانياً، يحظر هذا القانون على السفن التي تُحمّل ببضائع من إقليم كوبا أو تفرغ ببضائع فيه الاقتراب من موانئ الولايات المتحدة لمدة ستة أشهر من تاريخ رسو هذه السفن في الجزيرة. وفي عام ١٩٩٢، نقل الأسطول الكوبي ٢٠ في المائة بالكاد

والحصول منها على ائتمانات، (ج) الإبقاء على الظروف التي تزيد من تكاليف الحصول على الواردات وتمويلها ونقلها“.

مكتب المنسق المقيم للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - ظل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يؤثر تأثيراً بالغاً على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلد طيلة عام ١٩٩٩ والنصف الأول من عام ٢٠٠٠. وقد سلطت حكومة كوبا الضوء على الجهود التي تبذلها المؤسسات الحكومية للولايات المتحدة لمنع المواطنين الأجانب والمنظمات التجارية الأجنبية من ممارسة أعمال تجارية مع كوبا، الأمر الذي يوسع من الحصار ليتجاوز نطاق سلطة الولايات المتحدة.

٢ - وقد تفاقمت الآثار السلبية للحصار المفروض على الاقتصاد الكوبي والسكان الكوبيين من جراء قانون التسوية الكوبية (Cuban Adjustment Act)، وهو تشريع صادر عن الولايات المتحدة يمنح الرعايا الكوبيين تصاريح إقامة في الولايات المتحدة متى استطاعوا دخول الولايات المتحدة، ولو بالطرق السرية. وقد أدى هذا القانون إلى تشجيع عمليات التهريب غير المشروع للأشخاص إلى خارج كوبا، فضلاً عن المحاولات غير المعد لها إعداداً جيداً، والتي تترتب عليها أحياناً نتائج مأساوية كفقدان الأرواح في البحر، وهو أمر أكدته بشكل مثير حالات نالت مؤخراً حظاً وافراً من التغطية الإعلامية.

٣ - ويشكل الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة والتشريع المتصل به، من زوايا أخرى، عقبة كبرى في سبيل انتعاش الاقتصاد الكوبي، مما يعوق الأداء الطبيعي للخدمات

من البضائع المتبادلة في كلا الاتجاهين، الأمر الذي يدل على أن هذا الإجراء يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن الدولي ويؤخر تسليم المنتجات المصدرة والمستوردة.

وقد وافق كونغرس الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ على قانون هيلمز - بيرتون الذي يزيد من حدة آثار الحصار، وبخاصة بعرقلة تدفق الاستثمارات الخارجية. ومن شأن هذا القانون أن يزيد من حدة الآثار التي يتعرض لها الاقتصاد الكوبي، لأنه يمس الممتلكات والحسابات المصرفية للأشخاص الآخرين الذين يقيمون أعمالاً تجارية مع كوبا أو الذين يوسعهم الوصول إلى ممتلكات مواطنين من الولايات المتحدة صادرتها الحكومة الكوبية، ولأنه يحظر إعطاء تأشيرة دخول الولايات المتحدة للمديرين والمساهمين الرئيسيين في الشركات التي تستثمر في ممتلكات تمت مصادرتها. ويوجد بعض أمثلة للشركات التي انسحبت من الجزيرة ولشركات أخرى ألغت مشاريع، وإن كان ما تبقى من تدفقات الاستثمارات الأجنبية التي يتلقاها البلد لا يزال كبيراً.

ويجدر بالإشارة أنه ورد في تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة أن "استمرار وتشديد الحظر...، بما في ذلك الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية، يؤثر بطرق شتى على عملية الانتعاش الاقتصادي الشاقة التي بدأت في عام ١٩٩٤". وهناك ثلاث نتائج رئيسية تترتب على ذلك وهي: (أ) زيادة مخاطر وتكلفة الاستثمارات الأجنبية، (ب) زيادة مصاعب التفاوض مع المؤسسات الدائنة الرسمية والتجارية من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن الديون الكوبية

٦ - وتعمل البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة الممثلة في البلد حاليا وفقا للاتجاهات الأساسية التالية، امثالاً لولاية كل منها لدى معالجة الحالة العامة في كوبا:

(أ) دعم توطيد الخدمات الاجتماعية وزيادة تحسينها والعمل في نفس الوقت على التخفيف من حدة المصاعب المصادفة في تلبية الاحتياجات الأساسية؛

(ب) دعم عملية الانتعاش الاقتصادي عن طريق العمل على تهيئة بيئة ملائمة وإنشاء نظم إدارية جديدة؛

(ج) تشجيع دعم المجالات الحيوية للاقتصاد الكوبي، مثل الأمن الغذائي، وإنعاش الإنتاج الصناعي، وإنتاج وإدارة مصادر بديلة للطاقة، وحماية البيئة؛

(د) تشجيع التعاون بين كوبا وبقية العالم في المجالات التي تشملها ولايات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٧ - وتشمل الإنجازات التي تحققت في هذه المجالات تصميم برامج جديدة للتصدي لهذه المسائل البالغة الأهمية والموافقة على هذه البرامج. والتقدم الذي أحرز في المجال الأول بارز بوجه خاص في قطاع الصحة والنظافة الصحية (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وفي القطاع التعليمي والعلمي (اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وفي الجهود المبذولة من أجل التنمية البشرية على الصعيد المحلي (البرنامج الإنمائي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع). وفي المجال الثاني، تجري منذ عام ١٩٩٨ مبادرة على نطاق كبير لتعزيز مؤسسات الإدارة الاقتصادية التابعة للحكومة، وبالتالي دعم انتعاش الاقتصاد الكوبي (البرنامج الإنمائي). وفي المجال

الاجتماعية، ويؤثر سلباً على الأحوال المعيشية للسكان الكوبيين. وتشكل أحكام الحصار هذه عقبة كبرى أمام مواصلة تنمية الاقتصاد عموماً وأمام الإصلاح اللازم للهيكل الأساسية خصوصاً. وحرمان كوبا من الاستفادة من المصادر الرئيسية للإقراض بشروط ميسرة لا يحول فقط دون الحصول على الاستثمارات الموظفة في المجال الاجتماعي ويؤدي إلى تدهور بيئة الاستثمارات الخاصة عموماً، ولكنه يجد أيضاً من قدرات كوبا على الاستفادة من الآليات العالمية لتسوية الديون بإعادة جدولة و/أو إعادة هيكلة ديونها الخارجية. وفضلاً عن ذلك، يؤثر الحصار على إمكانيات الحصول على القروض والائتمانات التجارية المقدمة بشروط عادية ويعرقل تنمية تدفقات استثمارات رأس المال نظراً لارتفاع التكاليف والمخاطر.

٤ - وإلى جانب ما تقدم، يؤثر الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة أيضاً على الاقتصاد الكوبي بما يسببه من زيادة حادة في التكاليف المباشرة و/أو غير المباشرة للتجارة الخارجية، والنقل البحري، وتوفير الخدمات، وإمكانية الوصول بصورة فعالة إلى المواد و/أو المعدات التي تتسم بأهمية حاسمة للبلد. وفضلاً عن ذلك، يزيد الحصار بصورة حادة من سرعة تأثر كوبا بالآثار السلبية للعولمة ويعوق قدرتها على الاستفادة من آثارها الإيجابية.

٥ - وفي ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، أصدرت المحكمة الشعبية العليا لكوبا حكماً في مظالبة ضد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مرفوعة من ثماني منظمات غير حكومية كويبية. وتتضمن المظالبة بياناً حسب القطاع بالأضرار الاقتصادية التي لحقت بالبلد من جراء الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة. وتبلغ قيمة المظالبة ٦٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، إلى جانب مبلغ إضافي قدره ٥٤ بليون دولار قيمة الأضرار الاقتصادية الأخرى الناجمة عما يدعى من اتخاذ إجراءات سرية ضد البلد.

عن حرمان كوبا من الاقتراض بشروط ميسرة ونقص تدفق رؤوس الأموال اللازمة لإصلاح الاقتصاد الكوبي ومواصلة تنمية البلد. ومن هنا فإن الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة والقيود المرتبطة به لا يزالان يشكلان عقبة رئيسية في سبيل تنمية البلد.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠]

١ - تعامل كوبا كأى عضو آخر من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية. فهي تشارك بنشاط في مؤتمر العمل الدولي وغيره من الأنشطة ذات الصلة للمنظمة.

٢ - وفي رسائل بدأ تبادلها في عام ١٩٩٥ بين مكتب المنظمة الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والوزير الكوبي للعمل والضمان الاجتماعي، أعربت المنظمة عن وجهة نظرها بأن الأمم المتحدة هي المنبر المناسب لمعالجة مسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠]

كوبا عضو كامل العضوية في الاتحاد البريدي العالمي ولها، بالتالي، نفس الحقوق والواجبات التي للبلدان الـ ١٨٨ الأخرى، بما في ذلك أنشطة المساعدة التقنية، وبخاصة في مجالات الإصلاح البريدي، ونوعية الخدمة، وإدارة الموارد البشرية.

الثالث، بدأت و/أو استمرت مشاريع بارزة لدعم النهوض بالإنتاج الصناعي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والأمن الغذائي والإنتاج الزراعي وإنتاج الماشية (برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)) وفي إنتاج الطاقة وإدارتها على نحو رشيد وحماية البيئة (البرنامج الإنمائي). وفي المجال الرابع، جرى الاضطلاع بمجموعة كبيرة ومتنوعة من الأنشطة في إطار ولاية كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة لتشجيع الاتصالات والتعاون مع العالمي الخارجي.

٨ - وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٠، زاد البرنامج الإنمائي كثيرا الجهود التي يبذلها لدعم مجالات مختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا. ويتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للمبادرات اللامركزية المحلية للتنمية البشرية تمشيا مع خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمبادرات الرامية إلى تنمية الإنتاج الرشيد للطاقة النظيفة، باستخدام الكتلة الحيوية المنتجة محليا، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من اعتماد البلد على الواردات النفطية. وبالمثل، هناك عدة مبادرات مستمرة توفر الدعم لحماية البيئة، بما في ذلك إصلاح الغابات، وتنظيف الخلجان الملوثة، وحماية السواحل والتنوع البيولوجي - وهي أمور تتسم بأهمية بالغة للعمل على تهيئة بيئة مواتية لتنمية صناعة السياحة، التي تشكل أكبر مصدر يعتمد عليه البلد في الحصول على العملات الأجنبية، والقضاء على المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وهناك أيضا مبادرات جارية لدعم الانتعاش الاقتصادي، وتعزيز إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات، والتطوير المستمر للقطاع الصيدلاني التكنولوجي الحيوي.

٩ - ورغم كون الدعم الذي تقدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذا توجه استراتيجي ويشكل حافزا للآخرين، فإنه لا يستطيع التعويض - من حيث طبيعته أو حجمه -

برنامج الأغذية العالمي

أفاد بصورة غير مباشرة أكثر من ٣٠.٠٠٠ شخص. وانتهى المشروع في عام ١٩٩٩.

٥ - وبدأ المشروع ٥٦٨٦ في عام ١٩٩٧ وساعد منذ ذلك الحين ١٦ ٣٨٧ مستفيدا بأموال في صورة ائتمانات. وكان من نتيجة ذلك أن جرى، اعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، إنتاج أكثر من ٨١ مليون لتر من اللبن، و ١٩,٥ طنا متريا من اللحوم، وأكثر من ١٧٠ طنا متريا من البقول الجذرية والبقول والخضر. كما أتيحت ٢٠١٥ وظيفة دائمة جديدة و ١١ ٦٦٢ وظيفة مؤقتة.

٦ - وبسبب ظاهرة تيار النينو، ألحق الجفاف الشديد في عام ١٩٩٨ أثرا سلبيا مباشرا بسكان كوبا، وبخاصة في المقاطعات الشرقية. وعبأ برنامج الأغذية العالمي، في إطار عملية الطوارئ ٦٠٣٧ المسماة "تقديم المساعدة الغذائية الغوثية لضحايا الجفاف في خمس مقاطعات شرقية"، ٢,٥ من ملايين الدولارات لشراء ما يقرب من ٤ ٩٧٠ طنا متريا من المنتجات الغذائية لكي يستفيد منها أكثر من ٢٥٧ ٠٠٠ شخص من المتضررين بالجفاف، منهم ١٤ ٩٠٩ من الحوامل، و ٢١٧ ٤٠٤ من تلاميذ المدارس الداخلية ونصف الداخلية. وأُعيرت أولوية خاصة للحالة التغذوية للفئات الضعيفة، كالحوامل والمرضعات، والأطفال دون سن الخامسة، وتلاميذ المرحلتين الابتدائية والثانوية، والمعوقين والمسنين.

٧ - كما قدم برنامج الأغذية العالمي الدعم للجهود الثنائية التي يبذلها المانحون لتعزيز الأمن الغذائي في كوبا. ويقوم البرنامج حاليا برصد توزيع منحة من الأرز مقدمة من اليابان زنتها ٢٦ ٣٠٠ طن متري.

٨ - وكانت الحكومة الكوبية والبرنامج يقومان منذ عهد أقرب بالنظر في مشروع إثمائي جديد يتم الاضطلاع به بعد انتهاء المشروع ٥٦٨٦. وسيركز المشروع الجديد على توفير

[الأصل: بالانكليزية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠]

١ - لا يزال برنامج الأغذية العالمي يقدم الدعم إلى كوبا سواء بالمعونة الغذائية للأنشطة الإنمائية أو في المساعدة الغوثية المقدمة لضحايا الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف وأضرار الأعاصير. وقد بدأ البرنامج عملياته في كوبا في عام ١٩٦٣.

٢ - ونفذ البرنامج، طيلة ٣٦ عاما من العمل المستمر، ٤ مشاريع إنمائية و ١٠ عمليات لحالات الطوارئ يبلغ مجموع قيمتها ٢٠٨ ملايين من دولارات الولايات المتحدة. وتماشيا مع أولويات الحكومة، يدعم البرنامج السياسة الزراعية الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي ونوعية الحياة للفئات الضعيفة الرئيسية. ويسهم ذلك بدوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي للمستفيدين عن طريق تشجيع إنتاج الأغذية. كما قام البرنامج بدور مهم في مساعدة أشد السكان تضررا بالكوارث الطبيعية، عن طريق المساعدة الغذائية الإنسانية المقدمة في حالات الطوارئ.

٣ - وقد أحرزت أوجه تقدم هامة بفضل المشاريع التي اضطلع بها برنامج الأغذية العالمي، وبخاصة مشروعا "تنمية منتجات الألبان في مقاطعة لاس توناس" (المشروع ٤ ٣٩١) و"الإنتاج الزراعي من أجل الأمن الغذائي في مقاطعة غرانما" (المشروع ٥ ٦٨٦).

٤ - وقد حقق المشروع ٤ ٣٩١ إنتاجا سنويا من اللبن قدره ٢٩,٢ مليون لتر وزاد كثيرا من إنتاج اللبن في لاس توناس، فأسهم بالتالي في الخطة الوطنية للأغذية. وأدى المشروع إلى زيادة دخول مزارعي الألبان وتوفير فرص عمل عن طريق استحداث أنشطة لإنتاج اللبن، كما شجع مشاركة المرأة. وخلال فترة المشروع، مُنحت ائتمانات، بإسهام من برنامج الأغذية العالمي، لـ ٨ ٧٢٥ شخصا، مما

٣ - وقدرت الحكومة الارتفاع الذي حصل في عام ١٩٩٧ بسبب الحصار في تكلفة النقل بمبلغ ٢١ مليون دولار، بالإضافة إلى نفقات إضافية قدرها ٤٨ مليون دولار نجحت عن عدم توافر المواد الغذائية بأسعار منخفضة. وفي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، زادت وطأة الصعوبات التي يعانيها البلد نتيجة لآثار الجفاف المستمر في المقاطعات الشرقية والإعصار "جورج" على القطاع الزراعي.

٤ - وقد عانى نظام الرعاية الصحية العامة في كوبا ضغوطا ترجع إلى عدد من العوامل أهمها التكاليف، التي ارتفعت خلال السنوات الثماني الماضية بمقدار ١,٢ من بلايين الدولارات. وأعلنت الحكومة أن الحصار قد نتجت عنه صعوبات في صيانة الهياكل الأساسية، بما في ذلك المعدات الطبية، وكذلك في الحصول على اللقاحات والأدوية والمواد الكيميائية التي لا ينتجها البلد وقد أثر ذلك على الرعاية الصحية سواء الوقائية منها أو العلاجية.

٥ - وتضررت رفاهية وصحة النساء الكوبيات، بمختلف أعمارهن، بسبب قلة توافر السلع المتزلية والمواد الغذائية والمنتجات الطبية والوقود. وقد تم إيقاف الفحص الروتيني لكشف سرطان الثدي، أما العناية الوقائية (مثل الفحص الخلوي ولطاحة بابانيكولاو وتصوير الثدي) فقد قللت بقدر كبير. ونظرا للنقص في المواد التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، لا تجرى عمليات تصوير الثدي بالأشعة السينية إلا لنساء الفئات المعرضة بدرجة عالية لخطر الإصابة بسرطان الثدي.

٦ - واليوم لا تجرى إلا عمليتان أو ثلاث عمليات جراحية يوميا، وهو ما يمثل انخفاضا حادا إذا ما قورن بعدد العمليات الجراحية اليومية التي كانت تجرى في الثمانينات وهو ١٥ عملية. كما تتأثر الحياة اليومية للمرأة وسلامتها بسبب عدم قدرتها على الحصول على الفوط الصحية. ولهذا

الدعم في مجال التغذية للفئات المعرضة للضرر بدرجة كبيرة، والإسهام في تنشيط الصناعات الغذائية في المقاطعات المستهدفة. وسيبنى هذا النهج على الخبرة الناجحة التي تم اكتسابها في تنفيذ عملية الطوارئ المتعلقة بالجفاف.

٩ - وبرنامج الأغذية العالمي على اتصال حاليا بشركات تجارية تابعة للولايات المتحدة في إطار جهد يرمي إلى تيسير تقديم هبات زراعية من الولايات المتحدة إلى كوبا. وشاركت مؤخرا ١٠ شركات في مجال الأعمال التجارية الزراعية وممثلون لرابطة صناعية من الولايات المتحدة في بعثة زراعية وإنسانية إلى كوبا. وتقوم هذه الشركات باستكشاف فرص العمل مع برنامج الأغذية العالمي في سعيها إلى تنمية الزراعة باعتبارها وسيلة فعالة لضمان رفاه الشعب الكوبي.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل : بالإنكليزية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - إن حالة الأطفال في كوبا مازالت تعاني من الآثار السيئة لعدد من العوامل الداخلية والخارجية، ومنها الحصار. وكما يحدث في غالبية الحالات المماثلة، يصعب جدا الفصل بين الآثار السلبية المجتمعة لهذه العوامل.

٢ - وبالرغم من الصعوبات فإن كوبا تتمتع بمستوى عال من المؤشرات الصحية والتربوية بين دول أمريكا اللاتينية ومنظمة البحر الكاريبي. فمعدل وفيات الرضع في ١٩٩٨ قدر بـ ٧ عن كل ١٠٠٠ مولود حي، وهو معدل لا يختلف كثيرا عما هو سائد في البلدان المتقدمة النمو. ومع ذلك، فإن البلد يواجه صعوبات متزايدة في الحفاظ على مستوى الإنفاق على القطاع الاجتماعي الذي ظل عاليا جدا عبر السنين.

أدت إلى تعزيز تدفق التعاون والخبراء من خارج البلد. وأعطيت الأولوية للمشاريع التي تعنى بالثقافة والتنمية، وبالسياحة بوجه خاص.

وكانت الأنشطة على النحو التالي:

‘١’ تقديم الدعم المالي لدورة ”الشباب والسياسات المتعلقة بالشباب في كوبا“، التي ضمت ٢٠ مشاركا من منظمات شبابية وطلابية مختلفة في كوبا؛

‘٢’ تجديد معسكر ”إرنستو غيفارا“ للرواد. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين أحوال المعسكر الذي تنظم فيه أحداث وطنية ودولية بمشاركة أطفال كوبيين وأجانب. وسيسهّم هذا العمل في إيجاد فرص جديدة للتبادل الثقافي؛

‘٣’ تقديم الدعم المالي لتنظيم حدث ”الكتاب الكوبيون الشباب عشية الألفية الجديدة“، برعاية اتحاد الكتاب والفنانين الكوبيين وبمشاركة ٤٢ كاتباً من الكتاب الكوبيين الشباب؛

‘٤’ تقديم الدعم المالي لمشاركة خبراء كوبيين متخصصين في صون التراث في الحلقة الدراسية الدولية بشأن التراث الثقافي والتنمية، المعقودة في كامبيتشة بالمكسيك؛

‘٥’ تقديم الدعم المالي لمشاركة متخصصين كوبيين في المؤتمر الدولي الأول المعني بتراث فن الطبخ والسياحة الثقافية، المعقود في بويلا بالمكسيك؛

يؤدي استخدام مواد بديلة إلى زيادة خطر الإصابة بالالتهابات.

٧ - وتعين توزيع مكملات غذائية تتمثل في حمض الفوليك، الذي يحتوي على الحديد، وفيتامين جيم على نطاق البلد بأكمله لمكافحة فقر الدم الذي كان يؤثر على أكثر من ثلث الحوامل. والوجبة التي تحصل عليها المرأة الكوبية لا تتضمن مستويات كافية من بعض المغذيات الضرورية. ويؤدي انخفاض الجرعة المستهلكة من الأغذية الغنية بالكالسيوم إلى تخلخل العظام وتكرار الإصابة بكسور فيها.

٨ - ولا يزال الحصول على المياه النقية من الشواغل الصحية الهامة لأكثر من ٤ ملايين شخص منهم مليونان من الأطفال يعيشون في المدن التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠.٠٠٠ نسمة. ويتعين معالجة نحو ٧٢ في المائة من مياه الشرب بغاز الكلور، ولكن عدم توافر المواد الكيميائية أدى إلى إغلاق ٤٦ في المائة من مرافق معالجة المياه. وفي عام ١٩٩٨، لم يتوافر على المستوى الوطني سوى ٦٩ في المائة من مادة تحت كلوريت الصوديوم و ٥٥,٥ في المائة من مادة كبريتات الألومنيوم اللازمين لمعالجة مياه الشرب.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالأسبانية/الإنكليزية/الفرنسية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ تسهم أعمال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تخفيف ما فرضه الحصار على كوبا من آثار ضارة وعزلة. وأهم الأعمال في هذا السياق كانت الأعمال التي اضطلعت بها المنظمة دعماً للأنشطة التي تنفذ في ميادين اختصاصها، ولا سيما مجال التعليم والثقافة. وجميع الأنشطة والمشاريع التي اضطلع بها مكتب اليونسكو في هافانا

- ٦' اختيار مكتب اليونسكو الإقليمي للثقافة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عضوا في اللجنة المنظمة للمؤتمر الدولي الأول المعنون "الثقافة والتنمية"، الذي عقد في هافانا في الفترة من ٧ إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩، والذي نظّمته وزارة الثقافة الكوبية. وقد قدمت مساعدة مالية وأعدت وثيقة معلومات أساسية للمناقشة؛
- ٧' قيام فريق من الخبراء من أسبانيا والمكسيك وكوبا بوضع خطة عمل لصون وإدارة حديقة مورو كابانا في هافانا، التي تعد رمزا للعاصمة الكوبية وموقعا أعلن جزءا من تراث الإنسانية؛
- ٨' قيام كرسي اليونسكو الجامعي للحفاظ على الثروات الثقافية بتنظيم حلقة العمل الدولية المعنونة "الصيانة الكاملة للمراكز التاريخية وتطويرها". وقد عقدت حلقة العمل هذه في المركز الوطني الكوبي للصيانة والترميم والمتاحف، بمشاركة مجموعة كبيرة من المتخصصين الشباب في المنطقة ومن الخبراء من أمريكا اللاتينية وأوروبا؛
- ٩' تنظيم حلقة عمل لتدريب الحرفيين، بالتعاون مع مكتب ترينيداد وسينفويغوس لعلماء تاريخ المدن ومكتب اليونسكو الإقليمي للثقافة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مزعم عقدها في ترينيداد وسينفويغوس؛
- ١٠' المساهمة في نشر "قاموس لغة الكونغو المتبقية في كوبا"؛
- ١١' تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى وزارة الثقافة من أجل تطوير مدارس الفنون في كوبا؛
- ١٢' تقديم المساعدة المالية والتقنية من أجل تنمية الحرف ونشر دليل للحرف الكوبية؛
- ١٣' الإسهام ماليا في الجهود الرامية إلى ترميم قصر سان بدرو ده لا روكا في سنتياغو ده كوبا؛
- ١٤' تقديم الدعم المالي من أجل ترميم نصب "لوما دل سيمارون"، بوصف ذلك جزءا من "طريق العبيد" في منطقة البحر الكاريبي؛
- ١٥' الإسهام ماليا في تنظيم دورة تدريبية بعنوان "إدارة مواقع التراث العالمي"، مزعم عقدها في سنتياغو ده كوبا؛
- ١٦' الإسهام ماليا في تنظيم اجتماع شبكة المدن التي بها مراكز تاريخية قيد الترميم، المعقود في هافانا؛
- ١٧' إعداد دراسة جدوى لاستغلال قلعة خاغوا في سينفويغوس؛
- ١٨' تنفيذ المشروع الخاص المعنون "الشباب والتراث العالمي" بالتعاون مع مكتب مؤرخ مدينة هافانا القديمة؛
- ١٩' تقديم الدعم المالي إلى وزارة التربية من أجل شراء مواد مدرسية؛
- ٢٠' عقد اجتماع لمختبر مراقبة جودة التعليم بمشاركة خبراء من جميع المناطق؛

- ‘٢١’ المشاركة في الاجتماع التحضيري لوزراء التعليم في البلدان الأيبيرية الأمريكية، قبل انعقاد مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات في هافانا؛
- ‘٢٢’ تنظيم حلقة عمل دون إقليمية لليونسكو بعنوان ”اتخاذ نهج ثقافي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ورعاية مرضاه“ في هافانا، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، بمشاركة ممثلي الأجهزة الوطنية المعنية بمراقبة الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي ومكافحتها، وكيانات غير حكومية من سبعة بلدان في المنطقة دون الإقليمية، وأربع وكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛
- ‘٢٣’ رصد تنفيذ الجانب الكوبي لدراسة الحالة الكوبية فيما يتصل بالنهج الثقافي للوقاية من الإيدز ورعاية مرضاه، المنظمة في إطار مشروع اليونسكو/برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز؛
- ‘٢٤’ تقديم المساعدة الفكرية والتقنية لمعهد السيرنطيقا والرياضيات والفيزياء، من أجل تنظيم المؤتمر الدولي المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (هافانا، ٢٢ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩) الذي شاركت فيه اليونسكو؛
- ‘٢٥’ تقديم المساعدة الفكرية والتقنية لمعهد السيرنطيقا والرياضيات والفيزياء من أجل تنظيم مؤتمر المنطقة الجنوبية من هافانا؛
- ‘٢٦’ الإسهام في ميادين الرياضة في مناطق معزولة في كوبا في إطار مشروع ”الرياضة للجميع“؛
- ‘٢٧’ تقديم المساعدة إلى مركز الإدارة والمعلومات والتعليم في مجال البيئة من أجل وضع مشروع فرعي لتعزيز تنفيذ البرنامج الوطني للتعليم البيئي من أجل التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية في منطقة مستنقع غرب ساباتا؛
- ‘٢٨’ تقديم المساعدة المالية من أجل تنظيم المؤتمر الدولي المعنون ”التكنولوجيا البيولوجية في عام ١٩٩٩“ الذي عقد في هافانا؛
- ‘٢٩’ تقديم الدعم المالي لمشاركة المتخصصين الكوبيين في المؤتمر العلمي العالمي ومتخصص شباب في المحفل الدولي للعلماء الشباب، اللذين عقدا في بودابست؛
- ‘٣٠’ تقديم الدعم المالي من أجل مشاركة عضو كوبي في اجتماع اللجنة المشتركة للتعليم بين اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المعقود في نيويورك؛
- ‘٣١’ تقديم الدعم المالي لمشروع ”إدارة الموارد الطبيعية في منطقتي نهرى ألميندارس وكييو في هافانا“؛
- ‘٣٢’ تقديم الدعم المالي من أجل نشر مجموعة أعمال الشاعرة الكوبية سيرافينا نونيس.
- ٢ - وتساعد اليونسكو، عن طريق مكتبها في كوبا، في تخفيف آثار الحصار بالإسهام في برامج إنمائية متعددة في ميادين اختصاصها. وقد أقرت قطاعات متعددة من المجتمع

الأمم المتحدة للبيئة بدور الأمانة له)، والذي عقد في بربادوس في الفترة من ٢ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، عن دعمه لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١/٥٤ في مقرره ١٩. وتنص الأجزاء ذات الصلة من المقرر على ما يلي:

”وإذ يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١/٥٤ بشأن ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“،

”وإذ يلاحظ مع القلق أن الحصار يبدو بعيدا عن تخفيف تدابيره الاقتصادية والتجارية والمالية ضد كوبا، وأنه ينفذها على نحو أشد صرامة،

”وإذ يؤكّد من جديد أن الاجتماعات التاسع والعاشر والحادي عشر لمخلف وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقودة في هافانا في عام ١٩٩٥؛ وفي بوينس آيرس في عام ١٩٩٦؛ وفي ليما في عام ١٩٩٨، على التوالي، اتخذت مقررات متعلقة بالآثار البيئية الناجمة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا،

”يقرر

”١ - أن يكرر رفض جميع التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية المتخذة ضد كوبا، والتي تضع قيودا على النمو العادي والضروري لعلاقات التعاون والتبادل في المسائل البيئية في المنطقة؛

”٢ - أن يدعو إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بغية السماح بالتنفيذ الكامل للبرنامج الكوبي الوطني للبيئة والتنمية والإسهام في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

الكوبي بجهود اليونسكو رغم أنها لم تكن كافية لمعادلة الأثر السلبي للحصار في مجالات التعليم والعلم والثقافة.

مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠]

١ - تسهم كوبا بقدر كبير في الجهود الإقليمية والدولية لمراقبة المخدرات رغم مواردها المادية الشحيحة، وذلك عن طريق عمليات المنع البحري والجوي. وهناك رغبة سياسية قوية لإبقاء الجزيرة خالية من المخدرات. وقد قام مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة مؤخرا بتوقيع مشروع مدته سنتان لتعزيز القدرات والتدريب في مجال منع المخدرات ووضع برنامج لمنع إساءة استعمال المخدرات، مع الاستفادة القصوى من الهياكل الأساسية الكوبية الواسعة في مجالي الصحة والتعليم.

٢ - وبغية رفع درجة الوعي الدولي بجهود كوبا وإنجازاتها في مجال مكافحة المخدرات، يخطط المكتب لتنظيم اجتماع إقليمي لمنطقة البحر الكاريبي لبحث نتائج جهود مكافحة المخدرات، من المزمع أن يعقد في هافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠٠٠]

١ - لا يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو حكومة كوبا في المسائل المتعلقة بالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وقد أعرب الاجتماع الثاني عشر لمنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الذي يضطلع برنامج

٣ - ولدى السكان في كوبا معرفة واسعة بأكثر أساليب منع الحمل انتشارا، وهم يستخدمون بصفة رئيسية الأجهزة التي توضع داخل الرحم، ووسائل منع الحمل الهرمونية، والواقيات الذكرية. إلا أن توافر هذه الوسائل محدود للغاية، مثلما هي الحال بالنسبة للأدوية وغيرها من المعدات والسلع الأخرى المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، نتيجة للقيود المفروضة على حصول كوبا على المنتجات الأجنبية ووصولها إلى الموردين الأجانب.

٤ - وفي حين أن معدل الإصابة بالإيدز لا يزال متدنيا بالمقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة، فإن عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية مافتى يزيد منذ عام ١٩٩٨، بصفة رئيسية وسط الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٤ سنة. ونتيجة للحالة الاقتصادية، فإن العدد المتاح من الواقيات الذكرية قليل إلى حد بعيد، حيث يبلغ الآن ٥ ملايين واق سنويا تقريبا، بالمقارنة بالكمية المطلوبة لتلبية الاحتياجات التي تبلغ ٢٥ مليون واق.

٥ - وبالإضافة إلى ذلك، هناك شح في المواد التعليمية ومواد الاتصال اللازمة لتعليم الشباب مسائل الوقاية من الإيدز، والاحتياط ضد حالات الحمل غير المرغوب فيها. وعلاوة على ذلك، فإن المعدل المرتفع لعمليات الإجهاض، وبخاصة وسط النساء دون سن العشرين، يظل يمثل مسألة ذات أولوية يجب التصدي لها بزيادة الحصول على المعلومات، والخدمات الاستشارية، ووسائل منع الحمل المناسبة. وفي الوقت الحاضر، يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإنتاج مواد التثقيف الجنسي في مقاطعات مختارة، بيد أن ذلك لا يكفي لتلبية احتياجات البلد بأسره.

٦ - وأخيرا، فإن من المسائل الأساسية الأخرى التي تمثل مصدرا للقلق مسألة العدد المتزايد من السكان المسنين في

٣ - أن يكرر الإعراب عن قلقه العميق إزاء الآثار التي تضر بكوبا في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والتجارية والمالية، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل البيئية، نتيجة للحصار.“

٢ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم إلى حكومة كوبا في المجالات التالية: (أ) وضع استراتيجية وطنية للتنوع الأحيائي، ونشر المعلومات؛ (ب) إنتاج منشور عن دراسة الحالة الناجحة لتدهور الأراضي في غوانتانامو؛ (ج) إعداد تقرير عن تغير المناخ الوطني وأثر ظاهرة النينو على كوبا؛ (د) وضع تقرير موجز عن البيئة في كوبا؛ (هـ) إنشاء نظام ميركيور للاتصالات الساتلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في كوبا.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - رغم أن حكومة كوبا ظلت تولي الأولوية لقطاعات الاجتماعية والأمن الاجتماعي، فإن الافتقار إلى النقد الأجنبي وعدم الحصول على التمويل الإنمائي يمثلان عقبتين كبيرتين أمام نمو كوبا الاقتصادي تبدو واضحتين في المشاق التي تواجهه السكان يوميا. والقيود الصارمة على الواردات المفروضة نتيجة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة لها أيضا أثر مباشر على حالة الصحة الإنجابية للسكان.

٢ - وتلقى كوبا مساعدة شحيحة جدا في الميدان السكاني من موارد أخرى غير مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو المصدر الرئيسي للمساعدة المقدمة إلى كوبا في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الإمداد بوسائل منع الحمل.

كوبا. ونتيجة لما يعزى جزئيا إلى القيود المالية وما ينجم عنها من حالات عجز في جميع أنواع المواد، فإنه ليس في وسع الحكومة أن تلبى على نحو كاف احتياجات هذه الفئة من السكان، وبخاصة في مجالات الإسكان وتوفير الصيانة والمعدات لدور التمريض ومراكز الرعاية النهارية.
